International Crisis Group
WORKING TO PREVENT
CONFLICT WORLDWIDE

لبنان واستراتيجيات البقاء المضللة

تقرير الشرق الأوسط رقم 160 | 20 تموز/يوليو 2015
ترجمة من الإنجليزية

International Crisis Group
Headquarters
Avenue Louise 149
1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38
Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي i

I. مقدمة 1

II. السلام الداخلي البارد 2

آ. مقارنات مثيرة للقلق 2

ب. المحفِّز السوري 5

III. الاحتواء وتحويل الأنظار 8

آ. تجنّب معالجة القضايا 8

ب. تناقضات القدرة على البقاء 10

1. المجتمع 10

2. الطبقة السياسية 11

IV. محدودية النموذج اللبناني 13

V. الخلاصة 16

الملاحق

أ. خارطة لبنان 17

ب. حول مجموعة الأزمات الدولية 18

ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2012 19

د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية 21

الملخص التنفيذي

يحافظ لبنان على وجوده رغم كل العوامل التي تهدّده في بيئة مضطربة، وذلك بفضل جهازه المناعي الاستثنائي. غير أن هذه القدرة على البقاء تحوّلت إلى ذريعة لعطالة وتراخي طبقته السياسية، وهو ما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى انهيار البلد. جارته سورية، والمرتبطة به كما يرتبط توأمان سياميان، غارقة في الدماء، وتدفع إليه موجات مستمرة من اللاجئين عبر الحدود. حزب الله، الحزب السياسي الشيعي اللبناني والحركة المسلّحة، انجرّ إلى صراع طائفي إقليمي شرس ومكلف ويائس. داخلياً، أخفقت الأطراف اللبنانية المختلفة التي تخشى انهيار التوازن السياسي الهش في انتخاب رئيس للبلاد أو تمكين رئيس الوزراء من الحكم، وفضّلت الشلل على أي خيار تعتقد أن من شأنه إحداث تغيير عميق في الوضع الراهن. يفرز الصراع في سورية جميع أنواع المشاكل، القديمة منها والجديدة والتي، على المدى البعيد، ستحمل جميع الاحتمالات لزعزعة الاستقرار. رغم أن هذا الوضع يتطلب التصدّي له على نحو عاجل، فإن من غير الواقعي توقُّع اتخاذ تدابير جريئة. غير أنه يمكن للسياسيين بل ويجب عليهم أن يتّخذوا خطوات ملموسة من شأنها مجتمعة أن تخفّف من حدة التوترات بانتظار السنوات التي قد تستغرقها تسوية الصراع في سورية.

يستمر لبنان في "أداء وظائفه" في احتواء أزمة تتوالى فصولها ببطء، و إجراءات أمنية ينتج عنها استقطاب متزايد وترتيبات غير رسمية بين الخصوم السياسيين يتوقَّع منها التعويض عن غياب رئيس الجمهورية، وسلطة تنفيذية فعالة، وجهاز قضائي مستقل، ورؤية اقتصادية، وسياسة لمعالجة شؤون اللاجئين. في حين يستمر لبنان في الصمود أمام التهديدات والضغوط الخارجية، فإنه منغمس في هذا التحدّي المرهق إلى درجة يسمح فيها لنفسه بالتردّي والانحلال على نحو بطيء لكن أكيد.

ثمة عدد من العوامل التي تعمل لصالح لبنان؛ فقد توقف عن كونه حلبة رئيسية تجري عليها محاولات تغيير موازين القوى الإقليمية؛ حيث حلّ محلّه كل من سورية، والعراق، واليمن وليبيا (إضافة إلى فلسطين) في لعب ذلك الدور التعس. القوة العسكرية والتنظيمية الكبيرة التي يتمتع بها حزب الله منعت أي محاولة لتحدّيه. ولا تزال الذكريات المريرة للحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990 تشكّل تحصيناً للدولة والمجتمع ضد الانخراط مرة أخرى في صراع داخلي جدّي.

إلاّ أن الديناميكيات التي يشهدها لبنان اليوم تشبه على نحو غريب تلك التي سبقت الحرب الأهلية؛ فقد عادت ثقافة الميليشيات، التي سادت في الماضي، والتي تبددت ظاهرياً مع استيعاب المجموعات المسلّحة جزئياً في أجهزة الدولة، عادت إلى الظهور. والفوارق الاجتماعية والاقتصادية القديمة باتت أكثر عمقاً. وتدفُّق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين يعيد إلى الأذهان الموجة السابقة من اللاجئين الفلسطينيين، الذين أدى رفضهم من قبل شرائح واسعة من المجتمع اللبناني، وما تلا ذلك من تسييس لقضيتهم، إلى تحوّل ما كان في البداية مبعث قلق إلى تهديد رئيسي للأمن. وقد انخرط حزب الله في دور إقليمي أدى إلى تعميق الانقسام الطائفي، وأضاف هذا الدور إلى مبرر وجوده كحركة مقاومة ضد إسرائيل، والذي تمتع على أساسه بدعم واسع. ويشهد الجيش اللبناني، المؤسسة العابرة للطوائف والتي تعتبر العمود الفقري لما تبقّى من الدولة، حالة استقطاب متزايد.

وثمة مصدر آخر للقلق يتمثل في الإرباك غير المسبوق الذي تشهده الطائفة السنّية، إحدى الطوائف الثلاث الأساسية في البلاد، إلى جانب الشيعة والمسيحيين. يعكس خطاب قيادتها المفترَضة والمتمثلة في تيار المستقبل، الإحباطات المتنامية لقواعدها، بينما تخفق في مخاطبة هذه القواعد بشكل فعّال. نظراً لتراجع اهتمامها وانخراطها في مخاوف ومشاكل هذه القواعد، فإنها أفسحت المجال لتيارات متنافسة، بعضها متطرّف أو حتى عنيف، لتمثيل هذه الطائفة التائهة، والمنقسمة والغاضبة، والمصابة بالذهول من قوة عزيمة حزب الله، وتطور الموقف الأمريكي حيال إيران والعنف المستمر ضد السنّة على أيدي النظامين في سورية والعراق. بالمقابل، فإن تحوّل الطائفة التدريجي نحو مواقف أكثر راديكالية، الأمر الذي يثير مخاوف وجودية من الأصولية السنّية لدى الجماعات الأخرى، يسهم بتنامي الدعم الذي يحظى به حزب الله وانخراطه في سورية، بصرف النظر عن كلفة ذلك الصراع المتصاعد. كما أن إحجام الجيش عن التصدّي للنشاط الشيعي العسكري، في الوقت الذي يقوم فيه بقمع مثيله السنّي، كونه يشكّل خطراً أكثر إلحاحاً، يسهم في تعميق الانقسام.

الطبقة السياسية، التي نمت وتغذّت على الصراعات لعدة عقود، عازمة على الاكتفاء باحتواء الأزمة، وتفضّل تحاشي حدوث مواجهة دموية تعرف تماماً أنه لا يمكن الانتصار فيها وأنها ستكون مكلفة للجميع، تفضّل ذلك الاحتواء على معالجة الأسباب الكامنة للأزمة. في حين أن الاتفاقيات المحلية غير الرسمية التي عقدتها تشكل

بدائل مؤقتة فعالة، فإنها تساعد في المحافظة على الوضع الراهن وحسب، بينما تسهم في الوقت ذاته بتآكله تدريجياً. التوترات الاجتماعية والطائفية تتصاعد مع التراجع الكبير في جودة الخدمات العامة المقدمة للبنانيين العاديين، وتضاؤل فرص العمل وتحقيق الذات أمام أغلبية السكان واقتصار ذلك على قلّة تتضاءل باستمرار. وبدلاً من حثّ السياسيين على تمثيل مصالحه من خلال مؤسسات الدولة، فإن الشعب اللبناني، القلق والمنهك، خفّض سقف توقّعاته، ولجأ إلى الالتفاف على مؤسسات الدولة واتّباع استراتيجيات المحافظة على البقاء. تؤدي هذه الاستراتيجيات إلى تنشيط شبكات الزبائنية والمحسوبية والفساد وقواعد لعبة تضمن بقاء ورسوخ الطبقة السياسية وبشكل يبقيها بعيدة عن المساءلة ويؤدي إلى تلاشي ما تبقى من الدولة.

من المرجح أن سوء الإدارة، مصحوباً بالسياسات غير الديمقراطية وغير الدستورية، سيفاقم المشاكل إلى درجة يصبح فيها التغيير الجذري الوسيلة الوحيدة لمعالجة هذه المشاكل. من مصلحة الطبقة السياسية الانتهازية تأجيل تلك اللحظة؛ لكن المفارقة هي أن هذا يمكن أن يشكل أيضاً دافعاً يمكن تحويله لمصلحة البلاد، إذا سمح الوقت والظروف الإقليمية بذلك. في حين أن الاستمرار في التأجيل والمماطلة في إصلاح النظام السياسي يشكّل استراتيجية ذات أفق مسدود، فإن أي بديل شامل قد يكون أخطر في البيئة المتفجرة السائدة اليوم.

تشمل الخطوات الصغيرة لكن البناءة التي يمكن اتخاذها: إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي طال إجراؤها كثيراً، دون انتظار تدخل خارجي لتحديد نتائجها، كما كان الحال تاريخياً أو كذريعة تستخدم للتأجيل؛ وتبنّي سياسة حيال اللاجئين السوريين تقلّص التهديدات الأمنية وتضمن احترام كرامتهم وحقوقهم؛ وتطبيق محاكمات قضائية عادلة إزاء السجناء الإسلاميين وغيرهم؛ وإخضاع عناصر الأمن للمساءلة عن الانتهاكات التي تتم ممارستها ضد السجناء، واللاجئين والمجموعات الضعيفة الأخرى. أضف إلى ذلك أن لبنان بلد لا يزال يوفر بيئة متسامحة حيال النشاط الشعبي؛ وبالتالي فإن المنظمات غير الربحية الناشطة في مجال الصالح العام والإصلاح السياسي ينبغي أن تفعّل دورها لتعزيز الحوكمة والقيم الديمقراطية، بما في ذلك محاربة الفساد وتعزيز سيادة القانون.

إذا أخفقت الطبقة السياسية والآخرون الذين يمكنهم التأثير في مسار لبنان في اتخاذ مثل تلك الخطوات الأساسية والبديهية، فإن البلاد لن تنجح إلاّ في تجاوز الحالات الطارئة التي تواجهها في الوقت الحاضر على حساب رهنها لمستقبلها.

بيروت/بروكسل، **20** تموز/يوليو **2015**

مجموعة الأزمات الدولية
تقرير الشرق الأوسط رقم 160 **20 تموز/يوليو 2015**

لبنان واستراتيجيات البقاء المضللة

I. مقدمة

لقد وضعت الاضطرابات الإقليمية لبنان تحت قدر كبير من التوتر. رغم أنه أصبح جزءاً من الصراع في سورية، ما يحتم عليه أن يعاني من الاستقطاب السنّي ـ الشيعي المتزايد، فإنه تحاشى حتى الآن الانهيار الذي توقعه كثيرون. لقد تراجعت التهديدات الأمنية الكبيرة، خصوصاً خطر تفاقم الصراع الطائفي الذي تسببت به الاشتباكات بين الميليشيات العلوية والسنّية في الشمال والتفجيرات الانتحارية التي استهدفت المناطق ذات الأغلبية الشيعية في أماكن أخرى، إلى حد كبير. لا يزال المجتمع والاقتصاد صامدان في وجه مشاكل هائلة، ليس أقلها تدفق أكثر من مليون لاجئ سوري باتوا يشكلون الآن أكثر من 20% من السكان. على الأقل، يبدو أن البلد تعلّم الدرس من ماضيه المضطرب، بما في ذلك الحرب الأهلية التي دامت 15 عاماً والتي انتهت قبل جيل من الآن والتي لم يتمكن البلد من وضعها وراء ظهره حتى الآن.

رغم ذلك، فإن لبنان لم يخرج من منطقة الخطر؛ فقد بدأت نزعات خطيرة بالظهور إلى السطح من بينها إحياء ثقافة الميليشيات الموروثة من الحرب الأهلية التي استمرت بين عامي 1975 و1990، وهي النزعة الأكثر إثارة للقلق. إن الإطار الأمني المهتز، والنظام السياسي المشلول، والاقتصاد المترنح، والبنية التحتية المتهالكة وتراجع قدرة الدولة على أداء واجباتها الرئيسية تضيف مكوّنات انفجارية إلى خليط هو أصلاً غير مستقر. يتناول هذا التقرير بعض المشاكل المتجذرة التي فاقمتها الحرب في سورية والتي يشكل الصمود في وجهها ميزة ولكن أيضاً ذريعة للقيام بأقل مما هو مطلوب حتى للمحافظة على الوضع الراهن.

II. السلام الداخلي البارد

يعيد الوضع الراهن إلى الأذهان أوجه شبه مثيرة للقلق مع الفترة التي سبقت الحرب الأهلية في أواخر ستينيات القرن العشرين ومطلع سبعينياته. في سنوات ما بعد الحرب، بعد عام 1990، أخفقت الحكومات المتتالية في معالجة الأسباب الكامنة وراء ذلك الصراع الأهلي بجدية؛ وفي عام 2005، كشف اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وما تلاه من انسحاب القوات السورية مدى الهشاشة التي أصبح عليها السلم الأهلي واعتماده على التسويات الإقليمية المؤقتة.[1] ومنذ ذلك الحين، بدت جميع الأحداث وكأنها لحظات استعادة لحقبة ما قبل الحرب، وباتت تستحضر ذكريات مقلقة تشكل في الوقت ذاته ضمانة، لأن ذكريات الثمن الذي فرضه الانهيار الجماعي لا يزال حياً في الأذهان.

آ. مقارنات مثيرة للقلق

الملمح البارز في هذه المقارنة التاريخية هو وجود مجموعات مسلّحة تعمل بشكل شبه مستقل في قضية هي مبعث انقسام ومرتبطة بصراع إقليمي. عشية الحرب الأهلية، ورغم وجود فصائل أصغر كانت تلعب دوراً معطِّلاً، فإن المجموعة الرئيسية حينذاك كانت منظمة التحرير الفلسطينية؛[2] أما معادلها في أيامنا فيتمثل في الحركة الشيعية حزب الله. كما رأت منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان نقطة انطلاق ضرورية في الكفاح الفلسطيني ضد إسرائيل، وهو صراع كانت تفترض أن له شرعية مطلقة، فإن حزب الله ينظر إلى لبنان من منظور "مقاومته الشرعية" ضد إسرائيل، التي يعتبر أنها ليست موضع نقاش والتي حظي من خلالها بدعم كبير لدى مختلف شرائح المجتمع اللبناني.

مع تغير الديناميكيات الإقليمية، ومع تعرّض سلاح حزب الله للمزيد من التشكيك والتساؤل بعد انتهاء احتلال إسرائيل لجنوب لبنان عام 2000، أعاد الحزب التركيز على جيوب صغيرة، مثل مزارع شبعا والقرى السبع، معتبراً أنها بقيت تحت الاحتلال الإسرائيلي.[3] لقد استخدمت هذه المظلمة الثانوية نسبياً لإنكار التحرير الكامل للأراضي اللبنانية وتبرير استمرار مكانة الحزب كحركة مسلّحة.[4] إلاّ أن الواجب الأكثر تجريداً والمتمثل في دعم "محور المقاومة" بشكل عام (مع إيران، وسورية وحماس) في صراعه ضد ما اعتبرها هيمنة أمريكية وإسرائيلية أصبحت موضع انقسام متزايد، خصوصاً عندما تمت ترجمتها إلى التحالف مع النظام السوري، وتجلّت في الأزمة التي نشأت عن اغتيال الحريري.[5]

الدمار الهائل الذي عانى منه لبنان (في المناطق الشيعية بشكل رئيسي، لكن دون أن يقتصر عليها) من الهجمات الإسرائيلية خلال حرب 2006 طرح مشكلة الكلفة الجماعية المترتبة على المجتمع بسبب موقف حزب الله العسكري. في عام 2008، كشفت سيطرته العسكرية على أجزاء من بيروت لحماية شبكة اتصالاته المستقلة، التي اعتبرها حيوية للقتال ضد إسرائيل، مدى تمحور الصراع حول خط تصدّع طائفي يزداد عمقاً ومدى تشبّع الفصائل السياسية من جميع الأطراف بثقافة الميليشيات التي كانت سائدة في الستينيات والسبعينيات.[6]

---

[1] انظر تقارير مجموعة الأزمات رقم 39، "سورية بعد لبنان، لبنان بعد سورية،" 12 نيسان/أبريل 2005؛ ورقم 48، "لبنان: معالجة عاصفة تتجمع"، 5 كانون الأول 2005؛ "سياسات لبنان وتيار المستقبل"، 26 أيار/مايو 2010.

[2] تقرير مجموعة الأزمات رقم 84، "تعزيز الاستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان،" 19 شباط/فبراير 2009.

[3] في عام 2000، انسحبت إسرائيل من الأراضي اللبنانية المعترف بها دولياً بموجب قرار مجلس الأمن رقم 425، الذي لم يتطرق إلى مزارع شبعاً المتنازع عليها. انظر "Understanding the Shebaa Farms Dispute: Roots of the Anomaly and Prospects for Resolution", *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture,* 2004, www.pij.org/details.php?id=9.

[4] انظر إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 7، "حزب الله: ثائر دون قضية؟"، 30 آذار/مارس 2003؛ والتقارير رقم 57، "إسرائيل/ فلسطين/لبنان: الخروج من الهاوية"، 25 تموز/يوليو 2006؛ ورقم 97، "طبول الحرب: إسرائيل و 'محور المقاومة'"، 2 آب/أغسطس 2010.

[5] في أعقاب ذلك، كان المشهد السياسي منقسماً بين تحالفين، "8 آذار" و "14 آذار". يستمد التحالفان اسميهما من تاريخي مظاهرتين كبيرتين خرجتا عام 2005، على التوالي دعماً للنظام السوري وإدانة لنفوذه الطاغي في لبنان والدعوة لانسحاب قواته من البلاد. التحالف الأول جمع حلفاء سورية، بمن فيهم حزب الله وحركة أمل الشيعية بقيادة نبيه بري، وانضم إلى التحالف التيار الوطني الحر بزعامة ميشيل عون عام 2006. أما تحالف "14 آذار" فتطور حول المعارضة القوية للنظام السوري وحزب الله وضم تيار المستقبل، والقوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع والحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط. في عام 2009، ترك جنبلاط تحالف 14 آذار واتخذ موقفاً وسطياً وأكثر استقلالاً.

[6] إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 23، "لبنان: أسلحة حزب الله تتحوّل نحو الداخل،" 15 أيار/مايو 2008. ضم المقاتلون أعضاء في حزب الله، وتيار المستقبل السنّي، وحركة أمل الشيعية، والحزب القومي السوري الاجتماعي والحزب التقدمي

من تجليات ذلك أنه ومنذ بداية الانتفاضات العربية عام 2011، تبنّى حزب الله وخصمه اللبناني الرئيسي، تيار المستقبل بقيادة ابن رفيق الحريري ورئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري، موقفين متناقضين تماماً يعكسان انتماءهما الطائفي وكذلك حساباتهما الجيوسياسية. أرسل حزب الله مقاتليه للقتال إلى جانب النظام السوري؛ بينما دعم تيار المستقبل المعارضة السورية.[7] كلا الطرفان يصفان أعداءهما بعبارات طائفية وتبنيا سرديات وأفعالاً غذّت الانقسام السنّي ـ الشيعي. وعلى نحو مماثل، فإن حزب الله دعم صراحة قيادة فاسدة وفاشلة في العراق حمّلها تيار المستقبل المسؤولية عن انهيار ذلك البلد وعن القمع الواضح الذي تمارسه ضد السنّة.[8] حتى صراع بعيد عن المصالح اللبنانية كالصراع في اليمن فإنه أشعل حرباً كلامية بين زعيم حزب الله حسن نصر الله والحريري.[9]

رغم العداء المستحكم، ورغم القوة العسكرية لحزب الله، التي تردع خصومه عن تحدّيه مباشرة،[10] فإن شرعيته الواسعة لدى شرائح مهمة وتحالفاته المحلية والخارجية القوية (مع حركة أمل الشيعية والتيار العوني المسيحي،[11] وسورية وإيران)، إضافة إلى تعزز المخاوف على نطاق واسع من عودة محتملة إلى الحرب الأهلية، منعت نشوب مواجهة شاملة. ما يحدث هو أن صراعات جانبية في الأطراف الاجتماعية والجغرافية للبلاد، وفي المناطق التي يبقى وجود حزب الله محدوداً فيها، وفّرت بديلاً يبدو مستداماً وقابلاً للإدارة.[12] إلاّ أن الوضع لا يمثل أكثر من نسخة مؤسساتية مجمّدة من الصيغة التي سادت قبل الحرب.

بالنظر إلى الماضي بعد رؤية ما تمخضت عنه الأحداث، فإن هذا ليس مفاجئاً؛ فالترتيبات التي وضعت بعد الحرب لم تكتفِ بمنح عفو شامل عن جميع المقاتلين العاديين،[13] بل إنها كافأت العديد من رجال الميليشيات وذلك باستيعابهم في هيكليات الدولة[14] ومنح زعمائهم مناصب رئيسية فيها. وعلى حد تعبير وزير سابق، فإن هذا يرقى إلى إسباغ الصبغة الميليشياوية على مؤسسات الدولة.[15] تحوّل قادة الميليشيات إلى وزراء، وأعضاء في مجلس النواب وموظفين رفيعي المستوى في الخدمة المدنية، ما أدى إلى اتساع نفوذهم داخل الإدارة العامة واستفادتهم من الفورة الاقتصادية التي حدثت بعد الحرب. مسؤول رفيع في الخدمة المدنية شرح ذلك قائلاً:

الاشتراكي الدرزي، إضافة إلى أحزاب إسلامية سنّية. معظمها أظهر ذلك النوع من التدريب العسكري، والمعدّات والجاهزية الضرورية للتحوّل من السياسة إلى العنف في وقت قصير.

[7] في عام 2012، نشرت صحيفة "الأخبار" تسجيلات إذاعية مسرّبة تورّط عضو مجلس النواب عن تيار المستقبل، عقاب صقر، وهو أحد معاوني سعد الحريري، في نقل الأسلحة إلى الجيش السوري الحر. اعترف صقر بالتُّهم. "الشرق الأوسط"، 3 كانون الأول/ديسمبر 2012.

[8] انظر "سعد الحريري يتهم سياسيين عراقيين وبشار الأسد بأنهم سبب الإرهاب في المنطقة"، أخبار المستقبل، "15 شباط/فبراير 2015، www.almustaqbalnews.net/187547.

[9] انظر على سبيل المثال، *The Daily Star*, 17 April 2015؛ و "النهار"، 27 آذار/مارس 2015.

[10] من المستحيل إجراء تقييم مستقل للقدرات العسكرية لحزب الله، بالنظر إلى السرية والمزايدات المحيطة به. يعتقد أن لديه عشرات الآلاف من الصواريخ قصيرة، ومتوسطة وبعيدة المدى. في عدة مناسبات، تحدث زعيم الحزب، حسن نصر الله، عن القدرة على ضرب أهداف في سائر أنحاء إسرائيل. من المؤكد أن قواته المقاتلة ليس لها منافس محلياً، من حيث القوة البشرية، والتدريب، والالتزام، والتسليح. في أيار/مايو 2008، احتاج أقل من 24 ساعة لإلحاق الهزيمة بالمسلّحين السنّة في بيروت. "الأخبار"، 23 أيار/مايو 2013؛ "السفير"، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2012؛ *The Washington Post*, 23 January 2010. إحاطة مجموعة الأزمات، "أسلحة حزب الله"، مرجع سابق.

[11] تجسد التقارب بين التيار الوطني الحر وحزب الله، مدفوعاً بعدو مشترك يتمثل في 14 آذار، في "مذكرة تفاهم مشتركة" في عام 2006 تحدد مبادئ لمشتركة. ومنذ ذلك الوقت تطور هذا الاتفاق إلى تحالف متين. دعم عون حليفه الشيعي دون تردد في حرب عام 2006 ضد إسرائيل، وفي إدانة المحكمة الخاصة بلبنان التي أنشئت للتحقيق في اغتيال رفيق الحريري، وفي صدامات أيار/مايو 2008 ضد الميليشيات السنّية والدرزية وفي مشاركته في الصراع في سورية. كما أن تحالف حزب الله مع حركة أمل التي يقودها رئيس مجلس النواب نبيه بري كان قوياً وراسخاً أيضاً، نتيجة ازدياد الاستقطاب الطائفي والسياسي وضعف موقع حركة أمل، وذلك رغم تاريخ مليء بالاضطرابات والخصومة. انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 78، "المعادلة اللبنانية الجديدة: الدور المحوري للمسيحيين"، 15 تموز/يوليو 2008؛ ورقم 132، "توازن هشّ: لبنان والصراع في سورية"، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

[12] لقد كانت طرابلس، في الشمال، حلبة القتال الرئيسية. في صيدا، وفي أعقاب صدامات متكررة بين مسلّحين إسلاميين سنّة وأحد الوكلاء المحليين لحزب الله، دفعت المواجهة الدموية لتدخل الجيش ضد الإسلاميين السنّة في كانون الأول/ديسمبر 2013.

[13] شملت الاستثناءات أعضاء جيش لبنان الجنوبي، العميل لإسرائيل؛ والزعيم المسيحي ميشال عون، الذي رفض اتفاق الطائف وأجبر على الذهاب إلى المنفى؛ وزعيم حزب القوات اللبنانية، الذي أدت مقاومته للوصاية السورية إلى الحكم عليه بعدة أحكام بالسجن المؤبد بتهم مختلفة عام 1994.

[14] وكان ذلك ينطبق بوجه خاص على حركة أمل، وأعضاء في الحزب التقدمي الاشتراكي وحلفاء آخرين لسورية. *Accord* no. 24, 2012, pp. 24-26.

[15] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع وزير سابق، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2014.

منذ نهاية الحرب، زرع قادة الميليشيات رجالهم داخل الدولة وبالتالي تمتعوا بسيطرة فعلية على مؤسساتها. لا يتمتع المدراء بسلطة تذكر على مرؤوسيهم الذين يعتبرون أنفسهم في الواقع مسؤولين فقط أمام رعاتهم السياسيين.[16]

وبالتالي، فمنذ عام 1990 رسّخ لبنان ثقافة الإفلات من العقاب بوصفها قاعدة أساسية من قواعد الحياة السياسية المحليّة. وتتفاقم هذه الحالة في أوقات الأزمات. يحتفظ السياسيون بميليشيات بأشكال وأوصاف مختلفة ويحمون أعضاءها من أي شكل من أشكال المساءلة القانونية من خلال منحهم الغطاء السياسي. ينضم الأفراد إلى هذه الميليشيات، بين أسباب أخرى، لكسب عيشهم، واكتساب مكانة اجتماعية[17] ولفت الأنظار إلى مظالمهم التي كانت ستبقى مهملة لو لم يفعلوا ذلك.[18]

في هذا الوضع الراهن الهشّ، تطوَّر لدى الطوائف الرئيسية، السنّة، والشيعة، والمسيحيين والدروز، شعور عميق بالهشاشة؛ ففي حين أنها تشكو من ضعف الدولة، وغياب الاستقرار ووجود الميليشيات الأخرى (التي ترى فيها خطراً وجودياً)، فإنها ترضى بوجود زعمائها الذين أفرزتهم الحرب الأهلية والقوات شبه العسكرية المرتبطة بهم، أو تحتشد خلفها، بوصفها رادعاً ضرورياً للتهديدات الخارجية والخصوم المحليين.[19] بعبارة أخرى، فإن لبنان يفتقر إلى دولة مركزية يمكنها، من خلال سلطة قضائية قوية واحتكار أدوات العنف، أن تقوم بدور الحكَم الحيادي في النزاعات داخل الوطن.

علاوة على ذلك، فإن المظالم الاجتماعية والاقتصادية والفوارق بين المناطق الجغرافية، التي شكلت مكوناً مهماً من الخليط الذي كان سائداً قبل الحرب الأهلية، باتت ضاغطة اليوم بنفس القدر إن لم يكن أكثر.[20] رغم أن اتفاق الطائف الذي تم التوصل إليه عام 1989، والذي وضع حداً للحرب بعد سنة من ذلك، أكد على "التنمية العادلة" (وهو مصطلح تُرك غامضاً لكن يفهم على أنه يشير إلى إعادة توزيع للموارد بشكل أكثر توازناً على المستوى الجغرافي وعلى مستوى الطوائف) بوصفها أولوية لبناء السلم، فإن ما حدث كان العكس تماماً.[21] لقد حابى اقتصاد السوق الحر مناطق أكثر من مناطق أخرى، بما في ذلك بعض المناطق "المركزية" جغرافياً، كما في حالة الأحياء الفقيرة جداً المحاذية لوسط بيروت الذي يزخر بمظاهر الثراء.[22] شرائح كثيرة من المجتمع ـ شيعية، وسنّية ومسيحية على حد سواء ـ تشعر بأنها مهملة في اقتصاد أعيدت هيكلته بشكل يقصيهم، وأصابها الإحباط من السلم والدولة على حد سواء. لقد أدى سوء الإدارة، والواسطة والمحسوبية، والفساد والزبائنية إلى تعميق هذه النزعة وفي الوقت نفسه إلى ترسيخ قوة النخب المسؤولة عنها.

وأخيراً، فإن لبنان، اليوم كما في الماضي، عرضة لآثار لعبة شد الحبل الإقليمية. إن تسلُّل مسلّحي المعارضة وتدفق اللاجئين من سورية يعكسان السياق الذي ساد قبل الحرب الأهلية، عندما أدّت المواقف اللبنانية

---

[16] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، آذار/مارس 2015. انظر أيضاً www.conflits.revues.org/515.

[17] عدد كبير من المقاتلين يشتركون في نفس المكانة الاجتماعية المتدنية، حيث لم يحصلوا على أي تعليم وكانوا يقومون بأعمال يدوية مرهقة. كما أن الجنوح، بما في ذلك الإدمان على المخدرات، أمر شائع. في وقت الأزمات، فإن الحد الفاصل بين الإجرام والعنف السياسي يتلاشى، وكما شرح أحد الصحفيين قائلاً: "أولئك الذين يُعتبرون بلطجية يصبحون مدافعين عن الحي، وعن الزعيم والطائفة وشرفها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2014. مقابلات وملاحظات لمجموعة الأزمات، بيروت، طرابلس، صيدا والبقاع، 2009 - 2015.

[18] ينطبق هذا بشكل خاص على الحيين المتحاربين في طرابلس باب التبانة السنّي وجبل محسن العلوي. انظر إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 29، "أزمة جديدة، أشباح قديمة في لبنان: الدروس المنسية من باب التبانة/جبل محسن"، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

[19] على سبيل المثال، أحد سكان حي الطريق الجديدة ذي الأغلبية السنّية في بيروت قال: "نحن [السنّة] طائفة مسالمة. إلاّ أن الدولة غائبة، والآخرون [الشيعة] مسلّحون حتى أسنانهم. ما بديلنا سوى الدفاع عن أنفسنا؟" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، شباط/فبراير 2014.

[20] أُبرزت التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في الدراسة التي شملت البلاد، 1960-1964، التي أجراها معهد الأبحاث، والتدريب والتنمية. انظر "Besoins et possibilités de développement du Liban", IRFED, Lebanese Ministry of Planning, 1964.

[21] يمكن مراجعة نص اتفاق الطائف على الموقع www.monde-diplomatique.fr/cahier/proche-orient/region-liban-taef-en.

[22] مثال واضح على ذلك حي الخندق الغميق. الحي الذي كان ثرياً في الماضي باتت تقطنه أسر فقيرة أغلبها من الشيعة، ويقع بجوار وسط بيروت أبرز مشاريع الحريري الطموحة في إعادة الاعمار بعد الحرب. بالنسبة للكثير من اللبنانيين، فإن وسط بيروت يرمز إلى الإقصاء الذي يبرزه مع وجود المحلات التجارية الباذخة، والمطاعم والشقق السكنية التي تقع خارج إمكانيات معظم اللبنانيين. في كانون الأول/ديسمبر 2006، وفي محاولة للإطاحة بالحكومة، بدأت المعارضة التي يقودها حزب الله اعتصاماً دام 18 شهراً شلّ المنطقة اقتصادياً. أحد المتظاهرين قال: "كان احتجاجنا ضد البشر والحجر"، في إشارة إلى الانتقادات الشهيرة التي وجهها رئيس الوزراء الأسبق سليم الحص ومفادها أن سياسة الحريري الاقتصادية وضعت "الحجر قبل البشر". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الخندق الغميق، تشرين الثاني/نوفمبر 2013. Marwan Iskandar, *Rafic Hariri and the fate of Lebanon* (London, 2006), p. 89.

المتعارضة حيال اللاجئين والمقاتلين الفلسطينيين إلى شلل الآليات السياسية وفاقمت المظالم وحالة الاستقطاب. على هذه الخلفية، من غير الواضح كيف وإلى متى سيتمكن لبنان من مقاومة الضغوط الناشئة من الصراع في البلد الجار.

ب. المحفِّز السوري

لقد أحدث الصراع في سورية، الذي نشب في أعقاب المظاهرات الشعبية عام 2011، تحوّلاً عميقاً في أوساط الطائفتين السنّية والشيعية في لبنان، فأثار الارتباك في الأولى وفرض على الأخيرة الاندفاع بشراسة للمحافظة على وضع راهن غير قابل للاستمرار. وقد غذى هذا نزوعاً لدى الطرفين نحو الراديكالية والعنف.

لمختلف الأغراض والأسباب، يعتبر تيار المستقبل بقيادة سعد الحريري، الجهة الأساسية التي مثّلت ونظّمت سنة لبنان بين عامي 2005 و2010. وتولى ١١٥ الأخير القيادة السياسية بأجندة واضحة تتمثل في السعي لتحقيق العدالة في قضية اغتيال والده وذلك بتحدّي قبضة النظام السوري على البلاد، ونزع سلاح حزب الله وترسيخ قوة الدولة. إلاّ أنه ومع نهاية تلك الفترة، كان الصراع قد تحوّل لصالح خصومه؛ فرغم انسحاب القوات السورية في أعقاب الاغتيال، فإن دمشق استمرت في استخدام أدوات مهمة لنفوذها،[23] أصبح حزب الله أقوى من السابق، وبدا تيار المستقبل مهزوماً ومحروماً من الموارد.[24] وتركت الطائفة السنّية، مهانة ودون قيادة، لتدبر أمورها بنفسها.

مع نشوب الأزمة في سورية ذهب سعد الحريري إلى منفى اختياري.[25] وبمرور الوقت، أدى تصاعد قمع النظام السوري للمعارضة ذات الأغلبية السنّية، وقصف المناطق المدنية واستخدام الأسلحة الكيميائية، والتدخل العسكري لحزب الله[26] لدعم النظام وانقسام وانعدام قدرة المجتمع الدولي، أدّت كل هذه العوامل إلى تنامي شعور السنّة بالإحباط والاستياء في لبنان والمنطقة بشكل عام.[27] رغم تشتت المجموعات الإسلامية السنّية وضعفها وافتقارها إلى رؤية واضحة، طرحت بعض هذه المجموعات نفسها كقيادات لشرائح مختلفة من الطائفة. ومكّنها الصراع في البلد المجاور من التواصل مع أشقائها السوريين[28] وصياغة هدف لها يتمثل في تحدّي هيمنة خصومها والدفاع عن طائفتها.[29]

---

[23] في أعقاب المصالحة السورية ـ السعودية عام 2009، زار سعد الحريري، بتوجيه من داعميه السعوديين، دمشق والتقى بشار الأسد، اعترافاً بنفوذ الأسد في لبنان. اعتبر جمهور الحريري الزيارة تنازلاً كبيراً. في أيلول/سبتمبر 2010، اعترف ضمناً أنه أخطأ باتهام سورية باغتيال والده، وقال "كان ذاك اتهاماً سياسياً، وقد انتهى هذا الاتهام السياسي". "الحياة"، 6 أيلول/سبتمبر 2010.

[24] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نواب وأعضاء وأنصار لتيار المستقبل، إضافة إلى شيوخ سنّة، بيروت، عكار، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2013 ـ آذار/مارس 2015.

[25] في كانون الثاني/يناير 2011، استقال وزراء حزب الله وحلفاءه فتسببوا بانهيار حكومة سعد الحريري. أتى تحرك 8 آذار في تحدٍ لتعاون 14 آذار مع المحكمة الخاصة بلبنان رغم توقع توجيه اتهامات لمشتبه بهم من حزب الله. بعد ذلك، حقق تحالف حزب الله، مدعوماً بالزعيم الدرزي وليد جنبلاط، أغلبية في مجلس النواب لتسمية نجيب ميقاتي رئيساً للوزراء. غادر الحريري البلاد وانسحب من الأضواء لكنه ظل زعيماً لتيار المستقبل. بعد أن تبين خطأ رهان التيار على سقوط النظام السوري وضعف حزب الله، تعاون مع الحزب الشيعي ضد التهديد المشترك المتمثل في الشبكات الجهادية السنّية ونشطاءها. وقد كان ذلك إشكالياً في تيار المستقبل. عضو سابق عبر عن إحباطه من "القيادة الضعيفة، والمشوشة، والمترددة والمنعزلة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2014. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مشايخ، وسكان، وأنصار تيار المستقبل، بيروت، عكار، طرابلس، صيدا، عرسال، أيار/مايو 2012 ـ آذار/مارس 2015؛ تقرير مجموعة الأزمات، توازن هش"، مرجع سابق.

[26] من الصعب إجراء قياس مستقل للمدى الدقيق لتدخل حزب الله في سورية، حيث أنه لا يقدم المعلومات حول عدد مقاتليه هناك. تتراوح التقديرات بين 5000 و 7000 مقاتل. كما أنه يقدم مساعدات تقنية ولوجستية وتدريباً عسكرياً لحليفه. لقد أرسل مقاتلين إلى مدن رئيسية بما في ذلك دمشق، وحلب وحمص. في الفترة 2013-2014، كان وجوده محورياً في تحويل ميزان القوى لصالح النظام. بين أيار/مايو 2013 وحزيران/يونيو 2015، شكل رأس حربة في الهجمات التي ساعدت على إعادة الاستيلاء على مناطق محاذية للحدود اللبنانية بما فيها يبرود، والقصير ونقاط مهمة من جبال القلمون. في أيار/مايو 2015، أعلن زعيمهم: "إننا نقاتل إلى جانب إخواننا السوريين، إلى جانب الجيش والشعب والمقاومة الشعبية في دمشق وحلب ودير الزور والقصير والحسكة وإدلب. نحن موجودون اليوم في العديد من الأماكن وسنتواجد في جميع الأماكن التي تتطلبها هذه المعركة في سورية". *The Washington Post*, 4 February 2015؛ "النهار، 25 أيار/مايو 2015"؛ "الأخبار، 20 شباط/فبراير 2015"؛ "نصر الله: حزب الله سيعزز وجوده في سورية"، الجزيرة، 25 أيار/مايو 2015.

[27] لقد فاقمت التطورات الإقليمية، خصوصاً في العراق واليمن، من هذه المشاعر. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شيوخ، ومقاتلين، ونشطاء سنّة، بيروت وطرابلس، آذار/مارس 2015.

[28] كانت الصلات بين الإسلاميين اللبنانيين والسوريين قد انتهت منذ الحملة القمعية التي شنها نظام الأسد على الإسلاميين في طرابلس ووسط سورية في مطلع الثمانينيات.

[29] يتراوح هذا بين مساعدة اللاجئين السوريين ومساعدة المقاتلين، الذين يقاتلون في سورية، وبشكل أوسع، يسعون لتأسيس "المشروع الإسلامي الذي أصبح الآن رؤية واقعية وليس مجرد حلم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شيخ سلفي، طرابلس، آذار/مارس 2015. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شيوخ ومقاتلين ونشطاء سنّة، أيار/مايو 2012 ـ آذار/مارس 2015.

يبقى دور سنة لبنان في الصراع في سورية محدوداً، إلاّ أن الشبكات الإسلامية السورية ـ اللبنانية تتبنى أجندة جهادية في لبنان، ما يؤدي إلى موجات من العنف.[30] في عامي 2013 و2014، استهدفت التفجيرات الانتحارية وغيرها من الهجمات المميتة مقاتلي حزب الله، والأحياء الشيعية، والأصول الإيرانية والجيش اللبناني، الذي أصبح تدريجياً هدفها الرئيسي، سواء كعدو مباشر في أعين مختلف المجموعات الإسلامية[31] أو نتيجة لتصورها بأنه يعمل لصالح حزب الله.[32] ودفع نمط مقلق من المواجهات على الحدود الشرقية إلى اصطدام الجيش وحزب الله بالمعارضين المسلّحين الذين يتسللون عبر الحدود من سورية، وبمساعدة لبنانية على ما يزعم. في كانون الثاني 2015، فجّر لبنانيان سنّيان نفسيهما في حي جبل محسن ذي الأغلبية العلوية في طرابلس، ما أدى إلى مقتل وجرح العشرات. ويمكن القول إن ذلك أتى تعبيراً عن غضب مكبوت أكثر منه تجلياً لعنف منظم. أحد رجال الدين في طرابلس شرح قائلاً:

> نحن المشايخ نبذل جهوداً كبيرة لإقناع الشباب السنّة بعدم التحوّل إلى العنف. إلاّ أن وحشية النظام السوري وحلفاءه تُفشل مساعينا. إن الإيمان بالعنف بوصفه الوسيلة الوحيدة لمواجهة الهيمنة الإقليمية لإيران واسع الانتشار في أوساط الإسلاميين، ويمكن لأي حادث أن يثير مشاعر يمكن أن تلغي شهوراً من النقاشات العقلانية. أذكر مهندساً شاباً عملت جاهداً على إقناعه بأن القتال في سورية كان شكلاً من أشكال العبثية والتهوّر. ولم يحتمل أكثر من مقطع فيديو واحد للبراميل المتفجرة التي يسقطها النظام السوري على حمص كي يغير رأيه. ذهب إلى هناك [للقتال] وقُتل.[33]

النزعات السائدة في أوساط الشيعة ليست مبعث تفاؤل أكبر. لقد عزز الصراع في سورية من مكانة حزب الله كحركة مسلّحة ووسع النزعة الميليشياوية داخل الطائفة من خلال تصاعد عمليات التجنيد، بالنظر إلى الحاجة إلى العمل على مسرحي العمليات في لبنان وسورية. ومنحت الهجمات الانتحارية في الأحياء ذات الأغلبية الشيعية في بيروت الشرعية للإجراءات الأمنية المشددة المتخذة من قبل حزب الله وأمل؛ فقد أصبح التدقيق في الهويات، وتفتيش السيارات وتسيير دوريات مسلّحة جزءاً من الحياة اليومية، خصوصاً خلال الفعاليات السياسية والدينية.[34]

لم تعد المسألة تقتصر على أن الشيعة يعتمدون أكثر من أي وقت مضى على حزب الله في أمنهم بدلاً من الاعتماد على الدولة؛ بل إنهم باتوا ينضمون إلى الحزب بأعداد متزايدة. لقد كثّف الحزب من حملات التجنيد والتدريب لتلبية الاحتياجات المتزايدة للقوى البشرية في سورية. كما أنه أعاد تنشيط سرايا المقاومة اللبنانية، وهي تشكيل شبه عسكري يعتمد على الحشد الشعبي بدلاً من التدقيق في الخلفيات، والتربية العقائدية والتدريبات التي يُخضع حزب الله مقاتليه لها. باسم محاربة المتطرفين السنّة، تجمع هذه الميليشيا الشيعة وغير الشيعة الذين لا يترتب عليهم الالتزام بالانضباط الديني والعسكري الصارم لحزب الله.[35] ويقول

---

[30] لقد انضم بعض الإسلاميين السنّة اللبنانيين إلى القتال ضد النظام السوري. من الصعب تقييم مدى مشاركتهم؛ لكن مصادر موثوقة قدّرت عدد المقاتلين اللبنانيين الداعمين للمعارضة ببضع مئات في آب/أغسطس 2014، وهو رقم لم يتم التحقق منه. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين لبنانين، ومشايخ سنّة، طرابلس، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2013 ـ آب/أغسطس 2014.

[31] شن الجيش اللبناني هجمات ضد الشبكات الإسلامية في طرابلس، وصيدا والمخيمات الفلسطينية. *The Daily Star*, 22 March 2015؛ "النهار"، 9 آب/أغسطس 2014؛ "المونيتور"، 9 أيلول/سبتمبر 2014؛ "الجيش اللبناني يحاصر مخيم البداوي"، الانتفاضة الإلكترونية، 26 آذار/مارس 2010 (www.electronicintifada.net).

[32] التصوّر عن الجيش اللبناني، الذي كان ينظر إليه حتى ذلك الحين على أنه موالٍ للنظام السوري، تغيّر جذرياً عندما أحجمت قواته عن قمع المظاهرات المعادية لسورية في أعقاب اغتيال رفيق الحريري. الجيش متعدد الطوائف عمل على استعادة مكانته وإعادة تعريف نفسه على أنه مؤسسة وطنية على مسافة واحدة من جميع شرائح المجتمع والدولة. كان أداؤه خلال أزمة أيار/مايو 2008 الانتهاك الأول لهذا الموقف المتوازن. خشية على تماسكه، اكتفى بمراقبة حزب الله وحلفاءه وهم يسيطرون على مقر تيار المستقبل ومنشآته والمحطة التلفزيونية التي يملكها الحريري ومحاصرة منازل سعد الحريري ووليد جنبلاط في بيروت الغربية. مسؤولون في 14 آذار، وإسلاميون سنّة والعديد من السنّة العاديون انتقدوا بمرارة هذا الموقف السلبي. وبدأت فكرة أن حزب الله وعون يسيطران على الجيش واستخباراته بالترسخ. الصراع في سورية والقتال ضد المتطرفين السنّة الذين هاجموا جنوده بشكل متكرر أدى إلى تقارب الجيش وحزب الله أكثر من أي وقت مضى. رغم أن ضباط الجيش اللبناني يؤكدون على التمييز بين مهمته في الدفاع عن لبنان وما يقوم به حزب الله في سورية، فإن السنّة يعتقدون بشكل عام بأن الجيش يحمي الجبهة الداخلية كي يمكّن حزب الله من إظهار قوته في الخارج. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في تحالف 14 آذار، ومع مسؤولين في الجيش اللبناني، ومع إسلاميين سنّة وسكان، بيروت، طرابلس، عكار، صيدا والبقاع، آذار/مارس 2014 ـ أيار/مايو 2015. برقيات السفارة الأمريكية في بيروت www.wikileaks.org/plusd/cables/07 BEIRUT1435_a.html; and www.wikileaks.org/plusd/cables/08BEIRUT681_a.html; "The Lebanese Armed Forces: Challenges and Opportunities in Post-Syria Lebanon", Center for Strategic and International Studies, 10 February 2009.

[33] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شيخ سنّي، طرابلس، آذار/مارس 2015.

[34] ملاحظات لمجموعة الأزمات في الأحياء ذات الأغلبية الشيعية، كانون الثاني/يناير ـ كانون الأول/ديسمبر 2014.

[35] تم تأسيس السرايا في أواخر التسعينيات لاجتذاب أفراد ليسوا أعضاء في الحزب، وخصوصاً من غير الشيعة. جُمّدت سرايا المقاومة اللبنانية بعد انسحاب إسرائيل من لبنان عام 2000. تمت إعادة تنشيطها في أعقاب حرب عام 2006 والمواجهة بين حزب

أعضاؤها إن هدفهم الرئيسي هو تأمين الجبهة الداخلية للحزب كنوع من الحرس المدني الملحق بقواته العسكرية. يُذكر أن بعض أعضائها أرسلوا إلى معاقل الحزب في شمال شرق لبنان للقيام بواجب حراسة الأحياء.[36] محدقاً في شاشة مراقبة لحي شيعي، شرح أحد قادة السرايا المحلية قائلاً:

> دور السرايا هو حماية ظهر المقاومة. نراقب أي حركة قد تبدو مشبوهة وأي شخص يمكن أن يهدد حزب الله من الداخل. وهذا يشمل الجواسيس الإسرائيليين وأنصار خصومنا. منذ بداية الصراع في سورية، باتت الخلايا التكفيرية واللاجئين السوريين محور تركيزنا الرئيسي.[37]

مقارنة بحزب الله، فإن هذه السرايا لا تُظهر الكثير من ضبط النفس، كنتيجة رئيسية للافتقار للتدريب والانضباط. لقد انخرطت في مواجهات شوارع، بما في ذلك ضد حلفاء حزب الله.[38] منتقدو هذه السرايا بين أعداء حزب الله ومؤيديه يقولون بأنها تقوم بالأعمال القذرة للحزب. "إنهم بلطجية حزب الله"، على حد تعبير صحفي مقرّب من الحركة الشيعية.[39] كما أن تجنيد غير الشيعة أثار الشكوك بين منتقدي الحزب الذين يرون في ذلك محاولة من قبل حزب الله لاختراق، واستمالة وتقسيم الطوائف الأخرى.[40]

الله وتحالف 14 آذار بقيادة تيار المستقبل. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في سرايا المقاومة اللبنانية، ومع صحفيين تربطهم علاقات وثيقة بحزب الله، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2013 - أيار/مايو 2014.

[36] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في سرايا المقاومة اللبنانية، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2013 - أيار/مايو 2014؛ "Hizbollah dispatches the Resistance Brigades fearing potential clashes", *South Lebanon*, 21 December 2014, at www.southlebanon.org/archives/135478.

[37] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الخندق الغميق، تشرين الأول/أكتوبر 2013. التكفيريون هم إسلاميون يعتقدون أن أولئك الذين لا يتبعون العقيدة الأصولية، بما في ذلك المسلمين، كفار.

[38] انظر "اللواء"، 4 كانون الأول/ديسمبر 2013. في الفترة التي سبقت المواجهات الدموية في كانون الأول/ديسمبر 2013 بين الجيش وأنصار الشيخ المتشدد أحمد الأسير في إحدى ضواحي صيدا، قال الأخير إن أعضاء السرايا كانوا قد اتخذوا سكناً لهم في الشقق المحيطة بجامع بلال بن رباح حيث كان إماماً للجامع كي يتجسسوا عليه، وطالب بمغادرتهم. "النهار"، 24 حزيران/يونيو 2013. انظر أيضاً *The Daily Star*, 13 November 2013؛ و "الأخبار"، تشرين الأول/أكتوبر 2013.

[39] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2013؛ ومع أنصار لحزب الله، ولتيار المستقبل وشيوخ سنّة، بيروت، طرابلس وصيدا، تشرين الأول/أكتوبر 2013 - أيار/مايو 2014.

[40] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حكوميين وحزبيين سنّة ومسيحيين، ومع شيوخ سنّة ومقاتلين إسلاميين، بيروت، طرابلس وصيدا، تشرين الأول/أكتوبر 2013 - أيار/مايو 2014.

III. الاحتواء وتحويل الأنظار

آ. تجنّب معالجة القضايا

في حين أن ما من شك في أن الصراع في سورية يعرّض لبنان لضغوط كبيرة، فإنه سمح أيضاً للاعبين لبنانيين بتجاهل الأزمة الداخلية.[41] بشكل خاص، فإن تنامي النشاط العسكري السنّي نقل النقاش من الأسباب المحليّة للتحوّل نحو الراديكالية، بما في ذلك دور اللاعبين اللبنانيين في تغذيتها، إلى تجلياتها. إلاّ أن التطرّف السنّي في لبنان ليس مجرد منتج ثانوي للاضطرابات الإقليمية. في الأصل، يشكل هذا التحوّل امتداداً لمجالات القصور التي سادت بعد الحرب الأهلية، أي اضطهاد واستغلال الإسلاميين من قبل الأجهزة الأمنية السورية ـ اللبنانية. لقد تعرّض الإسلاميون السنّة للاعتقالات غير التمييزية، والسجن لمدد غير محددة ودون محاكمة، والتعذيب، وكل ذلك رسّخ شعوراً بالاضطهاد.[42] علاوة على ذلك، فإن إهمال الدولة وسوء الإدارة حرمت شرائح معينة من المجتمع من التطلّع إلى التعليم والارتقاء الاقتصادي والاجتماعي.

منذ اغتيال الحريري، دفع اللاعبون المحلّيون بالأمور إلى لحظة التأزّم. وضع حزب الله المتطرفين والمعتدلين السنّة في سلة واحدة في اتهامه إياهم بأنهم يخدمون أجندة إسرائيلية، وحارب خصومه وغالبيتهم من السنّة سواء في لبنان (2008) أو سورية (منذ عام 2012)، بينما دأب على صرف الأنظار عن النزوع نحو التطرّف في صفوفه.[43] دأب تيار المستقبل على التذبذب بين تسعير نيران المواجهة وتهدئة العواطف الطائفية، طبقاً لحالات المد والجزر التي تتسم بها مواجهته مع حزب الله، وتشارك مع قادة الرأي المتدينين المتطرفين، وفي نفس الوقت حافظ على خطاب براغماتي نسبياً خاص به.[44] رغم درجة معينة من التعاون الذي انطلق عام 2014 لاحتواء الوضع الأمني المتدهور، فإن كلا المعسكرين يتحمّلان المسؤولية عن إشعال فتيل الاستقطاب الطائفي الذي يسهم الانقسام الإقليمي في استعاره.[45]

لقد ساعد تصوير الجهاديين على أنهم تهديد وجودي للبلاد الجيش اللبناني على تغطية إخفاقاته. المؤسسة العابرة للطوائف التي كانت تعتبر "العمود الفقري" الحيادي نسبياً للدولة،[46] بدأ التشكيك في شرعيته على نحو متزايد في الأوساط السنّية بسبب تجاهله للنشاط العسكري الشيعي، والوقوف مكتوف الأيدي في وجه هجمات النظام السوري على القرى السنّية اللبنانية[47] وقمع الإسلاميين السنّة بوصفهم كبش الفداء الدائم، في الوقت الذي يستمد جزءاً كبيراً من قوته البشرية من المناطق السنّية المسحوقة. يتسبب هدفه المعلن المتمثل في قمع الشبكات الجهادية في دمار مناطق سنّية فقيرة أصلاً مثل المدينة القديمة في طرابلس وحي باب التبانة، إضافة إلى عرسال في الشمال الشرقي، وأدى إلى مداهمات واعتقالات غير تمييزية، وتعذيب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.[48] مثل تلك الأفعال تسيء إلى مكانة الجيش وتفاقم من استياء السنّة وتدفع

[41] جدير بالملاحظة، وطبقاً لمراسل تلفزيوني، أن وزير العمل، عندما سئل عن التمييز واسع النطاق والانتهاكات الممارسة ضد العمال المنزليين، أجاب: "لماذا أنتم مهتمون بهذه القضية؛ اذهبوا وركزوا على جرائم [المجموعات الجهادية] جبهة النصرة وداعش". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس 2015.

[42] في حزيران/يونيو 2015، أظهرت مقاطع فيديو سجناء إسلاميين يتعرّضون للإهانة في سجن رومية. "الشرطة اللبنانية تظهر وهي تضرب السجناء في فيديوهات مسرّبة"، الجزيرة، 21 حزيران/يونيو 2015. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سجناء سابقين وشيوخ، بيروت طرابلس، أيار/مايو 2013 ـ آذار/مارس 2015. تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 96، "السياسة اللبنانية: الطائفة السنّية وتيار المستقبل بزعامة الحريري"، 26 أيار/مايو 2010، ص. 23-29. انظر أيضاً الكتيّب الذي نشره أهالي السجناء الإسلاميين، "سجناء الضنية: الحقيقة والمأساة" (دون تاريخ)؛ و "Lebanon: Torture and unfair trial of the Dhinniyyah detainees", Amnesty International May 2003. وصل الغضب بين المقاتلين السنّة أوجه في أيار/مايو 2015، عندما اعتُقل الوزير السابق ميشال سماحة بتهم تتعلق بالإرهاب في 2012، وحكم عليه بأربع سنوات ونصف "قضائية" (السنة القضائية تساوي 9 أشهر)، بينما كان الإسلاميون يقضون أوقات أطول بكثير، دون محاكمة، وبتهم مماثلة أو أقل خطورة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شيوخ سنّة وإسلاميين، بيروت والبقاع، أيار/مايو 2015.

[43] قادة حزب الله اتهموا بشكل متكرر تيار المستقبل والمعارضة السياسية السورية بالتآمر ضد "محور المقاومة" خدمة لإسرائيل. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، حزيران/يونيو 2011 ـ أيلول/سبتمبر 2013. انظر "المنار"، 6 كانون الأول/ديسمبر، 206 أيار/مايو 2013.

[44] للمزيد حول العلاقات بين الإسلاميين وتيار المستقبل، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "السياسات اللبنانية"، مرجع سابق، ص. 23-26.

[45] "الشرق الأوسط"، 29 نيسان/أبريل 2014؛ انظر أدناه أيضاً.

[46] تقليدياً، يكون قائد الجيش مسيحياً مارونياً. ويُعتقد أن الضباط والجنود مزيج من كل الطوائف. انظر أيضاً الحاشية 32 أعلاه.

[47] في كانون الأول/ديسمبر 2013، أطلق الجيش بشكل استثنائي صواريخ مضادة للطائرات على طائرات سورية فوق عرسال. الجزيرة، 30 كانون الأول/ديسمبر 2013.

[48] ملاحظات ومقابلات لمجموعة الأزمات مع سكان سنّة، وشيوخ، ومقاتلين إسلاميين، طرابلس، عكار، بيروت وصيدا، تشرين الأول/أكتوبر 2013 ـ آذار/مارس 2015. انظر أيضاً "Above criticism: Lebanon's army and the national media", Middle East Eye, 17 April 2015; and "Lebanon: Instability, Crackdown Harming Rights", Human Rights Watch, 29 January 2015.

إلى المزيد من التطرّف. ومما ينذر بالخطر أن تصوّر الجيش وتصويره على أنه "يعمل لصالح حزب الله" ينتشر على نطاق واسع في جميع الطبقات الاجتماعية السنّية.[49]

ومن أجل الحصول على الدعم المحلي والدولي،[50] أطلق الجيش حملة إعلانية مشحونة عاطفياً ضد "الإرهاب"[51] لم تَرُق للعديد من السنّة، الذين لاحظوا أن أي معارضة لحزب الله والنظام السوري يمكن أن توصف بأنها إرهاب. ناشط لبناني غير إسلامي متعاطف مع المعارضة السورية قال، معبراً عن وجهة نظر الكثيرين، "هذه ليست حملة لدعم الجيش بل حملة ضد السنّة".[52]

إضافة إلى الجهاديين السنّة، فإن اللاجئين السوريين كثيراً ما يُحمَّلون مسؤولية كل مشاكل لبنان، من الصعوبات الاقتصادية إلى الخدمات الأساسية المتداعية والانعدام المتزايد للأمن، ما يشكل ورقة رابحة تستعملها الطبقة السياسية في كل فرصة بدلاً من الاتفاق على سياسة لمعالجة ذلك التحدي.[53] اللاجئون الذين بلغ عددهم أكثر من مليون شخص[54] يعيشون في ظروف بائسة متفرّقين على أكثر من 1,500 موقع في سائر أنحاء البلاد، فريسة سهلة للأجهزة الأمنية الفاسدة بدرجة كبيرة.[55] الأكثر إثارة للقلق هو أن السلطات المركزية تخلّت جزئياً عن مسؤولياتها في المحافظة على القانون والنظام، وسمحت للمجالس والمجتمعات المحلية بفرض إجراءاتها المسيئة والتمييزية وحتى استعمال العنف ضد اللاجئين. لقد فرضت بعض البلديات منع التجول عليهم بشكل خاص. كما أن الهجمات اللفظية والجسدية لإقناع السوريين بعدم البقاء في لبنان باتت سلوكاً شائعاً في بعض المناطق.[56] أحد العاملين السوريين في مجال المساعدات قال:

> كل يوم يشكل صراعاً بالنسبة لي. في كل مرة أستأجر سيارة أو أمشي في الشارع عليّ أن أتحمل أو أشهد الإهانات والتعليقات العنصرية. أتخوّف باستمرار من احتمال التعرّض لهجوم جسدي. أعلم أني شخص غير مرحَّب بي هنا، لكن ليس لدي مكان آخر أذهب إليه.[57]

استياء اللاجئين من البلد المضيف لهم في ازدياد مستمر، لكن العديد منهم لا يتوقعون العودة إلى سورية على المدى القصير أو الحصول على اللجوء في مكان آخر.[58] وقد ترفع الأنظمة التي فُرِضت على منح تأشيرات

---

[49] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان سنّة، وشيوخ، وإسلاميين ومقاتلين، طرابلس، عكار، بيروت وصيدا، تشرين الأول/أكتوبر 2013 - آذار/مارس 2015.

[50] لقد عبّرت الولايات المتحدة وفرنسا عن التزامهما باستقرار لبنان وسط حالة من الاضطراب الإقليمي، وزادتا مساعدتهما للجيش في حربه ضد المتطرفين السنّة. لقد احتفظت فرنسا بنفوذ في لبنان، ولو كان محدوداً، وذلك بإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع اللاعبين اللبنانيين، بما في ذلك مع حزب الله. ونتيجة لذلك، تمكنت أحياناً من لعب دور مهم في التوسط في النزاعات. الولايات المتحدة، من جهتها، لم تعر اهتماماً بالأوضاع السياسية في بيروت إلاّ بشكل متقطع. تراجع دعمها لفريق 14 آذار بشكل كبير خلال إدارة بوش بعد عام 2008. إضافة إلى ذلك، فإن اللبنانيين الموالين للغرب عبّروا عن قلقهم من التصوّر بأن الولايات المتحدة باتت أكثر تساهلاً مع دور إيران وحزب الله في المنطقة قبل التوصل إلى الاتفاق حول الملف النووي في 14 تموز/يوليو 2015. في نيسان/أبريل 2015، أثار طلب وزارة الخارجية الأمريكية وقف أنشطة منظمة لبنانية غير حكومية تموّلها الولايات المتحدة "لتعزيز الأصوات الشيعية المعتدلة"، ظاهرياً لأن هذه الأنشطة لم تكن تحقق الأهداف المصممة من أجلها، التكهنات حول ما يُشك في أنه دوافع أمريكية للاتفاق مع إيران. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في تيار المستقبل ومسؤول في حزب القوات اللبنانية، بيروت، آذار/مارس 2015. "US Support for Lebanese Military Surges as It Battles Terror Groups", Voice of America, 10 June 2015. انظر أيضاً جريدة "الأخبار"، 4 حزيران/يونيو 2014؛ *The Daily Star*, 11 April 2015; *Wall Street Journal*, 9 June 2015; *The Daily Star*, 4 July 2015.

[51] وقد شمل ذلك إعلانات تلفزيونية وطرقية ورسائل نصية تظهر لبنانيين من جميع مشارب الحياة باللباس العسكري يحثّون على دعم الجيش والاتحاد خلفه، وعناوين مثل "كلنا جيش ضد الإرهاب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أيار/مايو - كانون الأول/ديسمبر 2014.

[52] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رئيس منظمة لبنانية غير حكومية لحقوق الإنسان، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2014.

[53] انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 141، "لا عزاء في القرب: السوريون في لبنان"، 13 أيار/مايو 2013.

[54] انظر "Syria Regional Refugee Response", UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), at www.data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122. تدعي السلطات اللبنانية أن الأعداد تجاوزت 1.5 مليون. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول لبناني، بيروت، آذار/مارس 2015.

[55] بعض السوريين قالوا إنهم دفعوا رشى على نقاط التفتيش الرسمية للحصول على إثبات للإقامة في لبنان أو لتزوير الوثائق. كما تحدث سوريون عن إساءات لفظية وتهديدات على نقاط التفتيش. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عمال مساعدات، بيروت، آذار/مارس 2015. "The Consequences of Limited Legal Status for Syrian Refugees in Lebanon", Norwegian Refugee Council, December 2013.

[56] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع لاجئين سوريين وسكان لبنانيين وأعضاء بلديات، بيروت، طرابلس وعكار، أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر 2014. انظر أيضاً "Lebanon: At Least 45 Local Curfews Imposed on Syrian Refugees", Human Rights Watch, 3 October 2014.

[57] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

[58] يواجه السوريون العديد من التحديات، بما في ذلك ازدياد حدة التوترات مع المجتمعات المضيفة؛ وتفاقم البطالة وعدم قدرة الذكور على كسب الرزق لأسرهم، ما يقوض مكانتهم ويترجم في كثير من الأحيان إلى عنف منزلي، وبين النساء، الدعارة وزواج القاصرات والزواج المدفوع بعوامل اقتصادية. 80% من الأطفال السوريين ليسوا في المدارس. ارتفع عدد حالات التسول بشكل ملحوظ.

الدخول في كانون الثاني/يناير 2015 من عدد الداخلين بشكل غير شرعي إلى لبنان وتُقلّص قدرة السوريين الموجودين في لبنان على الحركة، حيث سيعدّون للعشرة قبل المخاطرة بمغادرة البلاد.[59] لقد بات هذا الوضع أشبه بطنجرة الضغط. إن مصلحة الطبقة السياسية باستخدامهم ككبش فداء تضمن فعلياً أنهم سيتحوّلون إلى مشكلة تكبر باستمرار.

ب. تناقضات القدرة على البقاء

1. المجتمع

لقد أدت الأزمة المستمرة في لبنان إلى إبراز، واختبار وربما تعزيز قدرة مجتمعه المتميزة على البقاء. في مواجهة المأزق السياسي المستمر، وتراجع الخدمات الأساسية وتنامي مختلف أشكال العنف، تكيّف اللبنانيون مع دولة متعطلة الوظائف بخفض سقف توقعاتهم، والالتفاف على المؤسسات واللجوء إلى البدائل الخاصة. وهذا ينطبق على جميع القطاعات فعلياً، من الصحة، والكهرباء والمياه إلى الأنشطة الأكثر تعقيداً مثل التعليم، والتوظيف، والعدل وحتى الأمن.[60]

لقد أدى تفويض صلاحيات الدولة هذا بحكم الأمر الواقع إلى تمكين اللبنانيين من الاستمرار كأفراد ومنع الانهيار الجماعي لكن كان له آثار ضارة أيضاً. يبدو أن معظم الناس تخلّوا عن الأمل بأن المسؤولين يمكن أن يجدوا حلولاً (أو حتى أن يسعوا لإيجاد الحلول) لمشاكلهم المتعددة في الإطار الرسمي للدولة. ونتيجة لذلك، فإنهم تخلّوا عن أي محاولة لمساءلة طبقتهم السياسية، وسعوا بدلاً من ذلك إلى تعظيم المكاسب الفردية وحماية المصالح الخاصة. لقد اعتنق كثيرون وتبنّوا القواعد غير الرسمية للعبة، التي تعد شبكة العلاقات الشخصية، والزبائنية والفساد، طبقاً لها، نمط العمل المهيمن ومبادئ البقاء الأساسية.[61] أحد رجال الأعمال عبر عن ذلك بصراحة قائلاً: "لا رشوة، لا صفقة".[62]

لقد وصلت الممارسات غير القانونية حداً يدفع كثيرين، رغم انتقادهم لها إلى القول بأنه سيكون من قبيل المثالية الساذجة مقاومة ذلك. في تعبير نمطي عن هذا التردي، اشتكى أحد سكان طرابلس من انتشار شراء الأصوات الانتخابية، لكنه أشار إلى أنه يساير تلك الممارسة الهدامة قائلاً:

مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع لاجئين سوريين، وعاملين في مجال المساعدات، بيروت، طرابلس، صيدا، عرسال، عكار وجنوب لبنان، تشرين الأول/أكتوبر 2012 - آذار/مارس 2015. "The Education of Syrian Refugee Children", The Middle East Institute, 20 August 2014; "Middle-class Syrian refugees forced to live in tents", *Al-Monitor,* 25 June 2015؛ وتقرير مجموعة الأزمات، "لا عزاء في القرب"، مرجع سابق.

[59] أحدث وزير الداخلية 9 أنماط من تأشيرات دخول السوريين. بالنسبة للاجئين، فإن المتطلبات تشمل رسوماً مرتفعة بشكل لا يمكنهم من الدخول وهي 200 دولار، أو عقد إيجار مصدّق من الكاتب بالعدل، أو سند تمليك، أو إعلان موقع بالتعهد بعدم العمل في لبنان، وبالنسبة للبعض، رسالة مصدقة من الكاتب بالعدل تلزمه بالعودة إلى سورية عند انتهاء صلاحية تصريح الدخول أو إذا طلب منه ذلك من قبل الحكومة.

"Lebanese visa regulations cause more distress for Syrians", *Al-Monitor,* 22 January 2015. Also see *Taz* (Germany), 5 May 2015 article (English translation at www.lb.boell.org/en/2015/ 05/05/visa-requirements-syrians-lebanon-continues-destabilize).

[60] تستطيع الطبقة الوسطى والنخب الوصول إلى الخدمات الصحية من خلال التأمين الخاص. أما المحتاجين فعليهم السعي للحصول على مساعدة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية أو طلب مساعدة الزعماء السياسيين أو الطائفيين من خلال العلاقات العائلية. المولّدات المملوكة لأفراد توزع الكهرباء على المنازل والشركات. كثيرون يشترون الماء من صهاريج يملكها أشخاص. في عام 2011، كان 54% من الأطفال بسن المدرسة في مدارس خاصة، و29% في مدارس رسمية. "الأخبار"، 7 كانون الثاني/يناير 2015. يرتفع معدل بطالة الشباب إلى 34%." فرص العمل التي وفرها الاقتصاد [اللبناني] تركزت في القطاعات متدنية الإنتاجية التي توظف العمال ذوي المهارات المتدنية بشكل رئيسي. رغم أن ... النظام التعليمي يخرج أعداداً كبيرة من الخريجين المهرة منذ سنوات، فإن العديد منهم ... يهاجرون بحثاً عن فرص عمل خارج لبنان". "Lebanon Needs to Create 23,000 Jobs per Year", The World Bank, 11 April 2013. تتراوح مشاكل النظام القضائي بين عدم كفاءة الموظفين وصولاً إلى التدخل السياسي الكبير. ثمانية من الأعضاء العشرة في مجلس القضاء الأعلى، النائب العام في محكمة النقض، ورئيس وأعضاء لجنة التفتيش القضائي مدينون بتعيينهم للسلطة التنفيذية. وزير العدل يسيطر على تمويل السلطة القضائية. ثمة انعدام ثقة وتشكك على نطاق واسع بالقطاع. كثيرون يعتمدون على علاقاتهم الشخصية لتحقيق العدالة أو الإفلات من العقاب. "Lebanon: The Independence and Impartiality of the Judiciary", Euro-Mediterranean Human Rights Network, 2010.

[61] يصنف لبنان بين أكثر بلدان العالم فساداً طبقاً لـ "مؤشر تصورات الفساد 2014: النتائج" الذي تضعه الشفافية الدولية. لقد أطلق عدد من المنظمات والشخصيات العامة، بما في ذلك وزير الصحة، مبادرات لمكافحة الفساد. لقد أغلقت وزارة الصحة عشرات الشركات، بسبب ما تدّعيه من ممارسات فاسدة. منذ عام 2014، حظيت هذه الحملات بتغطية إعلامية كبيرة، إلاّ أن العديد من اللبنانيين متشككون. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في منظمة "سكّر الدكانة" لمكافحة الفساد، ومع مسؤولين، ومواطنين عاديين، بيروت، طرابلس، صيدا، آذار/مارس 2015. *The Washington Post*, 23 March 2015; *The Daily Star,* 19 February 2015; *al-Hayat,* 26 May 2014; *al-Modon,* 1 April 2015.

[62] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، أيار/مايو 2014.

لا نستطيع تغيير النظام. إنه فاسد لدرجة لا يمكن تغييرها. أردنا ذلك أم لم نرد، فإن الزعماء السياسيين يشترون الأصوات. هذا هو القانون السائد في البلاد. إذا لم نقبل بذلك فإن آخرين سيقبلون به. إذاً، لماذا لا أستغل الوضع وأكسب بعض المال؟[63]

الأسوأ من ذلك هو أن اللبنانيين باتوا معتادين على العنف ويجدون طريقة للالتفاف عليه بدلاً من إدانته.[64] بسبب الشعور المنتشر بانعدام الحيلة والتسليم بالأمر الواقع، فإن الاحتجاجات ضد انتشار الميليشيات اجتذبت أقلية صغيرة وحسب.[65]

لقد باتت الروح الفردية المدفوعة بالرغبة في البقاء والمتجذرة في إطار طائفي جزءاً لا يتجزأ من "النظام" الذي على اللبنانيين احتماله. إن أي قضية عامة نادراً ما تجتذب أكثر من حفنة من الناشطين، في حين أن الحشد الجماهيري لا يتطلب سوى جهداً طفيفاً عندما تستند الدعوة إلى خطاب سياسي طائفي.[66] صحفي اشتكى قائلاً:

العديد من اللبنانيين يشعرون بانعدام الحيلة ويشاركون في هذا النظام الفاسد وغير الفعال، وأصبحوا جزءاً منه. يقولون: "أين الدولة؟". إلاّ أن غياب الدولة هو أيضاً نتيجة لأفعالنا نحن. لقد فقدنا أي شعور بالمصلحة العامة. الأنانية والمصالح الضيقة هي ما يصوغ ذهنيتنا. وهذا ينطبق على طيف واسع من الأنشطة، بدءاً بكيفية ركننا لسياراتنا وانتهاءً بكيفية "انتخابنا" للطبقة السياسية.[67]

2. الطبقة السياسية

يستند النظام السياسي إلى المحاصصة الطائفية وتقاسم السلطة بين الطوائف. الميثاق الوطني غير المكتوب لعام 1943 أسبغ شكلاً رسمياً على توزيع المناصب الرفيعة في الحكومة طبقاً لحسابات طائفية: رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب يكونون على التوالي ماروني، وسنّي وشيعي.[68] لأكثر من عام، أخفق البرلمان في انتخاب رئيس جديد، رغم الانعقاد أكثر من عشرين مرة لفعل ذلك، نتيجة استقطاب الطبقة السياسية.[69] وعلى نحو مماثل، فإن الحوار داخل الطائفة المسيحية بين زعيمين متنافسين هما ميشال عون وسمير جعجع لم يفضِ إلى أي اختراق مهم.[70] إذا كان الحوار قد أفضى إلى أي شيء فإنه أبرز أن الحكم هو بشكل أساسي نتيجة ممارسات وترتيبات غير رسمية.

رغم أدائها المريع، فإن الطبقة السياسية تبقي حصينة على التحدي كما كانت دائماً. يجعل النواب أنفسهم أشخاصاً لا غنى عنهم بالنسبة لدوائرهم تماماً بسبب نواقص الدولة؛ حيث إن وجودهم في مؤسسات الدولة

---

[63] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2014.

[64] على سبيل المثال، يذكر أن رجال أعمال دفعوا لمقاتلين من أجل حماية أعمالهم. وقال عدد من الذين أجريت معهم مقابلات إنهم يتابعون حياتهم الطبيعية كما لو أن شيئاً لم يحدث. في بعض الحالات، تُصوَّر الحياة الليلية والحفلات، حتى خلال الضربات الجوية الإسرائيلية عام 2006، كشكل من أشكال الصمود. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان، وصحفيين ومسلّحين، بيروت، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2013 - آذار/مارس 2015. أنظر أيضاً *The National,* 9 December 2014; and The Associated Press, 22 July 2006.

[65] ملاحظات لمجموعة الأزمات، بيروت وطرابلس، أيلول/سبتمبر 2013 - أيار/مايو 2014؛ ومقابلات مع نشطاء في منظمات غير حكومية وسكان، طرابلس، بيروت وصيدا، أيلول/سبتمبر 2014 - أيار/مايو 2014.

[66] تشمل الاستثناءات النادرة مظاهرات في 2011 دعت إلى "إسقاط النظام الطائفي ورموزه" وطالبت بإصلاحات ديمقراطية وعلمانية، اجتذبت الآلاف؛ واحتجاجات متكررة قام بها موظفو القطاع العام ومدرّسو المدارس الرسمية والخاصة للمطالبة برفع الأجور.

[67] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، آذار/مارس 2015.

[68] استمرت هذه الممارسة في سنوات ما بعد الحرب. اتفاق الطائف، مرجع سابق، الذي أنهى 15 عاماً من الحرب الأهلية (المعروف أيضاً بوثيقة الوفاق الوطني) ينص فقط على التوزيع المتساوي لمقاعد مجلس النواب بين المسيحيين والمسلمين (مع حصص للطوائف الفرعية في كل مجموعة) والمناصب العامة الرفيعة، دون "تخصيص أي منصب محدد لطائفة محددة". كما ينص على إلغاء "الطائفية السياسية [بوصفه] هدف وطني أساسي". غير أن الطبقة السياسية وسّعت التوزيع الطائفي ليشمل الجزء الأكبر من الإدارة.

[69] قلّص اتفاق الطائف صلاحيات الرئيس بشكل كبير، رغم أنه لا يزال يحتفظ بامتيازات مهمة. سلطته الحقيقية تعتمد على شخصيته والدعم الشعبي والسياسي الذي يحظى به.

[70] لميشال عون - الذي عاد بعد 15 عاماً في المنفى عام 2005 - وسمير جعجع، الذي أطلق سراحه ذلك العام بعد أكثر من عقد في السجن، طموحات رئاسية. إلاّ أنهما شخصيتان تسببان الاستقطاب بين المسيحيين وفي المجتمع بشكل عام. الجهتان اللتان تدعمهما على التوالي، حزب الله وتيار المستقبل، منقسمتان إلى درجة لا تمكّنهما من التوصل إلى إجماع، وبالتالي يراهنان على الحوار بين الخصوم للخروج من المأزق. بعد أن اجتمعا في حزيران/يونيو 2015 للمرة الأولى منذ عام 2005، أصدر الزعيمان "إعلان نوايا" لانتخاب "رئيس قوي". بعد بضعة أيام، أعلن نائب الأمين العام لحزب الله: "أمام الطرف الآخر [14 آذار] خياران: إما انتخاب الجنرال ميشال عون رئيساً، أو مواجهة فراغ [رئاسي] إلى وقت غير محدود. الله يعلم كم سيستمر ذلك". "Geagea and Aoun meet, announce Declaration of Intent between FPM, LF", National News Agency, 2 June 2015; *The Daily Star,* 9 June 2015. لمزيد من المعلومات، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "المعادلة اللبنانية الجديدة" مرجع سابق.

يضمن شكلاً من أشكال إعادة التوزيع من خلال شبكات المحسوبية والزبائنية (التي قد يكون لها أبعاد سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وقضائية وأمنية) وقدراً من الاستقرار (حيث أن لهم مصلحة مشتركة في منع، أو على الأقل، تأجيل، انهيار هيكلية السلطة التي يعيشون عليها). بعبارة أخرى، فإن أعضاء الطبقة السياسية يبقون الدولة ضعيفة لكن تؤدي وظائفها بشكل ما ويجعلون من قواعدهم رهائن للنظام بحالته الراهنة.

لقد تسبب أحد أهم مواضيع الخلاف السياسي، المتمثل في هوية لبنان، وسياسته وتحالفاته الخارجية، بتوترات كبيرة في حين أنه لم يهزّ الوضع الراهن الداخلي؛ فمنذ عام 2005، لم يصل العنف إلى نقطة الانفجار.[71] لمختلف الأغراض والغايات، وإلى الحد الذي يتمتع أي من اللاعبين السياسيين في البلاد بالسيطرة على هذا الأمر، فإن إدامة توازن هشّ موروث من ترتيبات ما بعد الحرب أصبح هو الوضع الراهن المرغوب. لقد أصبحت الاتفاقيات غير الرسمية المتفاوَض عليها على هامش أي إطار مؤسساتي رسمي هي الأداة الرئيسية التي تستخدمها الفصائل من أجل التغلب على شلل الدولة والمحافظة على مصلحتها المشتركة في الإبقاء على النظام. بالنظر إلى طبيعتها المرحلية، فإن مثل تلك الترتيبات، التي تبقى عرضة لتأثير ديناميكيات محلية وإقليمية متغيّرة، غير مثالية، ويمكن عكسها بسهولة، وتشكل بدائل مؤقتة وليست حلولاً دائمة.

سواء تعلّق الأمر بوقف إحدى حلقات العنف، أو تعيين شخصية رئيسية أو الاتفاق على الانتخابات البرلمانية أو صياغة القوانين الانتخابية، فإن الطبقة السياسية تسعى للاتفاق فقط في ظروف معينة: بعد مماطلة طويلة، وإذا شعرت أن هناك حالة عاجلة وحيوية (تكون غالباً مستمدة من الضغوط الخارجية)؛ ومن خلال القنوات غير الرسمية؛ وبطريقة يُتوقَّع أن تؤدي إلى تعزيز الوضع الراهن.

أما الاتفاق على قضايا ذات أهمية وطنية كبرى لكن ليس لعدم اتخاذ قرار بشأنها كلفة مباشرة على السياسيين (مثل غياب سياسة اقتصادية، أو الأخطار بعيدة المدى لارتفاع مستوى المديونية أو الحاجة لإطار للتعامل مع اللاجئين) فيتم التهرّب منها دائماً. ويتمثل أحد أعراض ذلك في أن قادة الأحزاب نادراً ما يسعون للحصول على حقائب وزارية لأنفسهم، بل يدفعون مساعديهم الموثوقين لشغل مناصب في حكومة بالكاد تعمل. على حد تعبير أحد المراقبين: "لدينا وزراء، ولكن لدينا أيضاً ما يمكن تسميته الـ 'سوبر ـ وزراء'، الذين يتمتعون بسلطة أكبر لكن سلطتهم غير رسمية".[72]

وعلى نحو مماثل للحوار المسيحي الداخلي، فإن تفاقم الوضع الأمني دفع حزب الله وتيار المستقبل للتوصل إلى اتفاق في نيسان/أبريل 2014 عرف بـ "الخطة الأمنية" ـ التي ساعدت على استعادة الهدوء في طرابلس، بينما أخفقت في معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية عميقة الجذور والتوترات الطائفية، والأسباب الأصليّة للمواجهات.[73] وتم توسيعها لتشمل معاقل حزب الله في البقاع والضاحية الجنوبية لبيروت.[74] الدافع إلى هذا التعاون الأمني بين الحزب الشيعي وخصمه السنّي، ورغم المحاكمة المستمرة لأعضاء حزب الله المتهمين باغتيال الحريري الأب، هي مصلحة مشتركة في احتواء المتطرفين السنّة والخوف المشترك من أن الأشياء يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة. لقد أفرز ذلك نتائج مهمة تتمثل في أن الأمن تحسّن بشكل ملحوظ فعلاً. على حد تعبير جنرال متقاعد في الجيش، "كي تعمل المؤسسات الأمنية، ينبغي أن يكون هناك تعاون بين الفصائل السياسية الرئيسية".[75]

إلاّ أن المفارقة هي أن هذه المهارة اللبنانية في المحافظة على التوازن، وفي حين أنها تمنع سقوط الدولة، فإنها تعيق أيضاً عملها، وتخلق جملة من المشاكل التي تتحدى الوضع الراهن بطريقة مختلفة.

[71] منذ عام 2007، تبدو إجراءاته محسوبة بدقة. حتى بعد استيلائه على بعض مناطق بيروت في أيار/مايو 2008، فإن حزب الله سلّم المواقع الرئيسية التي احتلها مباشرة للجيش. عادت الأطراف المتحاربة بسرعة إلى المحادثات في قطر، ووقّعت ما يسمى باتفاق الدوحة، لإنهاء 18 شهراً من التأزم السياسي.

[72] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أستاذ للعلوم السياسية، بيروت، آذار/مارس 2015.

[73] كجزء من شروط الخطة، أقام الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي نقاط تفتيش وسيّرا دوريات في المناطق المتوترة وداهما منازل المسلّحين، واستوليا على أسلحة واعتقلا مشتبهاً بهم. رغم بعض الاختراقات المتفرقة، فإن الخطة صمدت بشكل عام. لقد توقف القتال في مناطق الجبهات، خصوصاً بين الميليشيات السنّية والعلوية في طرابلس، بشكل نهائي، وكذلك الهجمات الانتحارية في الأحياء الشيعية.

[74] "الأخبار"، 12 شباط/فبراير 2015. *The Daily Star*, 30 April 2015.

[75] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2014.

IV. محدودية النموذج اللبناني

لبنان ليس كالأنظمة الاستبدادية التي حكمت الدول العربية حتى انتفاضات عام 2011. ولا هو ديمقراطية تعمل بشكل جيد. النظام السياسي هجين استثنائي يجمع بعض الممارسات الديمقراطية، ومؤسسات دولة حديثة نسبياً، واحترام انتقائي لحقوق الإنسان، وتقاسم سلطة على أساس طائفي وشبكات محسوبية وزبائنية تقليدية. رغم العديد من الثغرات والنواقص التي تعتري هذا النظام، فإنه وفّر درجة أكبر (أو على الأقل مزيجاً أفضل) من الحرية، والتعددية، والمشاركة الشعبية، والريادة الاقتصادية والحيوية الثقافية مما هو موجود في دول أخرى في المنطقة. إلاّ أن نظرة أكثر تدقيقاً إلى الأصول الوطنية تشير إلى أن كل هذه الخصائص هي في حالة تراجع.

بداية، فإن العمليات الديمقراطية باتت هي الاستثناء. نادراً ما تجرى الانتخابات في مواعيدها، ويتم التلاعب بالدوائر الانتخابية لتعكس التوازنات المتغيرة للقوى. الدستور يُنتهَك كلما توافرت الإرادة لانتهاكه؛ وانتهاك القوانين بات هو الوضع المعتاد ويمرّ في كثير من الأحيان دون عقاب؛ والنظام القضائي المسيّس يضمن الإفلات من العقاب لأصحاب العلاقات القوية بمراكز القوى عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد المجموعات الضعيفة من السكان (اللاجئين، والعمال المنزليين، والسجناء، ومثليي الجنس). لنأخذ مثالين على ذلك: منذ نهاية الحرب الأهلية، لم يقم المشرّعون بـ "انتخاب" الرئيس ولا مرة دون تعديل الدستور ليلائم مرشحاً محدداً. في عام 2014، جدّد مجلس النواب لنفسه بشكل غير دستوري متذرعاً بالمخاوف الأمنية.

كانت المسؤولية عن مثل هذه النواقص تُحمَّل في الماضي لهيمنة دمشق، إلاّ أن انسحاب القوات السورية عام 2005 وفقدان سورية لنفوذها منذ عام 2011 أدى إلى تأميم هذه المسؤولية. باتت الآن تبدو بوضوح أكبر على أنها نتيجة مجتمع يعاني من حالة استقطاب شديد ومحكوم بطبقة سياسية متأصلة في طبيعة البلد مستعدة للمحافظة على حصتها في النظام حتى لو كانت الكلفة سنوات من الشلل. حتى الحرية النسبية التي تمتع بها اللبنانيون، والتي يرى فيها كثيرون في المنطقة استثناءً، فإنها تتراجع أمام مناخ من القمع، والرقابة الذاتية واللامبالاة والارتباك والفوضى.

نظام تقاسم السلطة، وهو نموذج يؤكد على مشاركة جميع الطوائف في العملية السياسية وفي مؤسسات الدولة، والذي طرحه بعض قادة العالم كحل مقترح لسورية، بات مبعثاً لخيبة الأمل والسخرية في لبنان نفسه.[76] تراجعت حدة العنف بعد عام 1990، لكنه لم يختفِ تماماً، ومنذ سنوات وهو يزداد بشكل مستمر. خط التصدّع بين المسيحيين والمسلمين الذي تكشّف خلال الحرب الأهلية أضيفت إليه انقسامات جديدة بين السنّة، والشيعة والعلويين.[77]

اقتصادياً، فإن النموذج اللبناني، الذي يُنظر إليه على أنه حديث، وعالمي ومدفوع بالخدمات والسياحة والاستثمار، أثبت محدوديته. لم تعد بيروت جزيرة من الكفاءة ومركزاً إقليمياً رائداً للمصارف، والترتيبات اللوجستية، والخدمات ناهيك عن الخصوبة الفكرية. لقد باتت، على العكس، مقيّدة بأشكال عتيقة من المحسوبية والزبائنية والفساد؛ وبات عدم الاستقرار يغذّي حالة من هجرة الأدمغة التي تلحق ضرراً كبيراً بالبلاد، خصوصاً إلى سوق العمل في الخليج؛[78] ويشهد لبنان أعلى المعدلات العالمية من حيث حصة الفرد من المديونية.[79] لقد صُنِّف اللبنانيون من بين أكثر الشعوب تشاؤماً في العالم في ما يتعلق باقتصادهم ومستقبل بلادهم.[80]

أضف إلى ذلك أن الاضطرابات الإقليمية تشكل سلاحاً ذو حدين. لقد نقلت الحرب بالوكالة بين الرياض وطهران مركز الصراع بعيداً عن لبنان، إلاّ أن البلد ليس معزولاً عن التوترات السعودية الإيرانية المتصاعدة، وتنامي الصبغة الميليشاوية، وأشكال غير مسبوقة من الجهادية الشيعية والسنّية أو الدور

[76] على سبيل المثال، حث البابا بنيديكت السادس عشر "لبنان متعدد الأديان كي يكون نموذجاً للسلام والتعايش الديني من أجل الشرق الأوسط". رويترز، 15 أيلول/سبتمبر 2012. انظر أيضاً *The Daily Star*, 5 January 2013 و*The Syrian Observer*, 4 February 2014.

[77] لقد شهدت عدة مناطق اعتداءات ذات دوافع طائفية، ومقاطعة للمحال التجارية وهجمات على الأصول، ما دفع عشرات السكان لتغيير أماكن سكناهم. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس وبيروت، أيار/مايو 2009 ـ تشرين الأول/أكتوبر 2014.

[78] إلاّ أن هذا المخرج غير آمن. في آذار/مارس 2015، على سبيل المثال، طردت الإمارات العربية المتحدة 70 مواطناً لبنانياً، معظمهم من الشيعة. وكالة الأنباء الفرنسية، 13 آذار/مارس 2015.

[79] تصنّف وكالة فيتش لبنان على أنه البلد الثالث من حيث المديونية، بمعدل 139.5% من ناتجه المحلي الإجمالي في نهاية عام 2012. www.finance.gov.lb/en-US/finance/PublicDebt/Documents/ReportsFromCreditAgencies/Fitch/Fitch%20Lebanon% 20full%20rating%20report%20published.pdf.

[80] *The Daily Star,* 16 September 2014, citing a Pew Research Center poll.

المتصاعد للاعبين من غير الدولة ونفوذهم المتنامي عبر الحدود الوطنية. إن الجهاز المناعي اللبناني ضعيف أصلاً، ومن المرجح أن تزداد مخاطر إصابته بالعدوى.

V. الخلاصة

إن سياسات حافة الهاوية التي حوّلها السياسيون اللبنانيون إلى فن لا توفر ضمانات تذكر بالنسبة للمستقبل. من الخطورة بمكان أن يكرر بهلوان حركة مميتة أكثر مما ينبغي؛ أما أن يفعل ذلك في الوقت الذي يسمح لمعدّاته وأدواته بالتردّي فهو حماقة مطلقة. لقد ترك لبنان مشاكله تتكاثر، وتتعمق وتتفاقم إلى درجة بات هناك حاجة ماسة إلى إجراء إصلاحات بنيوية جذرية.

مهما بدا المسار الجذري غير واقعي في الوقت الراهن، ينبغي الشروع في بداية صغيرة تتمثل في تبنّي مجموعة جديدة من المبادئ وغرسها في المجتمع وفي الطبقة السياسية من أجل تجنب وقوع كارثة. وهذه تشمل المبادئ البديهية المتمثلة في: الالتزام بالدستور والعمليات الانتخابية ومواعيدها، بدلاً من استخدام عدم الاستقرار الإقليمي أو الداخلي كذريعة لانتهاكها أو تجاهلها؛ احترام حقوق الإنسان للمجموعات الضعيفة والمهمَّشة؛ ومعالجة الآثار المدمّرة لإهمال الهوامش الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع؛ وتعزيز ثقافة المساءلة من أجل الإلغاء التدريجي للإفلات من العقاب والامتناع عن التدخل السياسي في النظام القضائي؛ ومحاربة الفساد المستشري سواء في المجتمع أو النظام السياسي والذي أصبح عقبة رئيسية تعيق الرفاه الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي.

بصرف النظر عما يريده لبنان، فإنه جزء لا يتجزأ من الصراع الإقليمي ولا يستطيع أن يأمل فعلياً بعزل نفسه. رغم ذلك، لا ينبغي أن يكون هذا مبرراً كي لا يفعل شيئاً، وأهم شيء يمكن للاعبيه السياسيين أن يفعلوه هو على الأقل محاولة تعزيز قوة جهازه المناعي. عليهم أن يفعلوا ذلك بتنفيذ عدد من الخطوات الواقعية والفورية، بما في ذلك، بين خطوات أخرى، إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية؛ وتحديد سياسة للتعامل مع اللاجئين السوريين تقلّص التهديدات الأمنية وتضمن احترام كرامتهم وحقوقهم؛ وتطبيق إجراءات قضائية عادلة على السجناء الإسلاميين؛ ومحاسبة عناصر الأمن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد السجناء، واللاجئين، ومثليي الجنس وغيرهم من المجموعات الضعيفة والمهمّشة. لا يمكن تحقيق الكثير دون درجة أكبر من انخراط المنظمات غير الربحية التي تشجع الممارسات الديمقراطية؛ وهي لا تزال تلعب دوراً متواضعاً في التوعية ضد الفساد والانتهاكات المتكررة لسيادة القانون.

رغم أن الطبقة السياسية اللبنانية والمجتمع اللبناني نجحا في الصمود أمام الضغوط الداخلية والإقليمية، فإن سياسة حافة الهاوية المتهورة ستجعل من شبه المؤكد أن سقوطهما المحتمل سيكون أكثر خطورة وكلفة.

بيروت/بروكسل، **20** تموز/يوليو **2015**

الملحق آ: خارطة لبنان

Map 4282 United Nations
January 2010

Department of Field Support
Cartographic Section

الملحق ب: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 125 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني. حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيز ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع جميع حالات النزاع الأهم أو المتوقعة في العالم.

يتم توزيع تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت:www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوخ – براون، وعميد كلية باريس للشؤون الدولية، غسان سلامة.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، جان – ماري غيهينو، استلم منصبه في 1 أيلول/سبتمبر 2014. عمل السيد غيهينو نائباً للأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بين عامي 2000 و2008، وأحد نائبي نائباً المبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية. ترك هذا المنصب ليرأس اللجنة التي أعدت الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن الوطني الفرنسي عام 2013.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في 26 موقعاً هي: بغداد/السليمانية، وبانكوك، وبكين، وبيروت، وبيشكيك، وبوغوتا، والقاهرة، وداكار، ودبي، ومدينة غزة، وإسلام أباد، واسطنبول، والقدس، وجوهانسبيرغ، وكابول، ولندن، ومكسيكو سيتي، وموسكو، ونيروبي، ونيويورك، وسيؤول، وتورونتو، وطرابلس، وتونس، وواشنطن دي سي. وتغطي مجموعة الأزمات حالياً حوالي 70 منطقة لنزاع قائم أو محتمل الوقوع في أربع قارات. ويشمل ذلك في أفريقيا بوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وكينيا، وليبيريا، ومدغشقر، ونيجيريا، وسيراليون، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا، وزمبابوي. كما يشمل في آسيا أفغانستان، وإندونيسيا، وكشمير، وكازاخستان، وقرغيزيا، وماليزيا، وميانمار، ونيبال، وكوريا الشمالية، والباكستان، والفلبين، وسيريلانكا، ومضيق تايوان، وطاجيكستان، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وتركمانستان وأوزبكستان. أما في أوربا فيشمل أرمينيا، وأذربيجان، والبوسنّة والهرسك، وقبرص، وجورجيا، وكوسوفو، ومقدونيا، وشمال القوقاز، وصربيا، وتركيا. بينما يشمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلاً من الجزائر، والبحرين، ومصر، وإيران، والعراق، وإسرائيل-فلسطين، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسورية، وتونس، والصحراء الغربية، واليمن. ويشمل في أميركا اللاتينية والكاريبي كلاً من كولومبيا، وغواتيمالا، والمكسيك، وفنزويلا.

هذا العام تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً مع طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية التالية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، ووزارة الخارجية البلجيكية، وزارة الشؤون الخارجية، والتجارة والتنمية الكندية، ووزارة الخارجية الدنماركية، ووزارة الخارجية الهولندية، وآلية الاستقرار في الاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية الفنلندية، ووزارة الخارجية الفرنسية، ومؤسسة المساعدات الأيرلندية، ووزارة الخارجية الإيطالية، وإمارة ليختنشتاين، ووزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلاندية، ووزارة الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية، ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة الشؤون الخارجية التركية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة أديسيوم، ومؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومؤسسة كوربر، ومؤسسة أوك، ومؤسسات جمعية أوبن سوسيتي، ومبادرة أوبن سوسيتي لغرب أفريقيا، وصندوق بلوشيرز، وصندوق روكفيلير براذرز، ومؤسسة تينكر.

تموز/يوليو 2015

الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذعام 2012

Israel/Palestine

Back to Basics: Israel's Arab Minority and the Israeli-Palestinian Conflict, Middle East Report N°119, 14 March 2012 (also available in Arabic).

The Emperor Has No Clothes: Palestinians and the End of the Peace Process, Middle East Report N°122, 7 May 2012 (also available in Arabic).

Light at the End of their Tunnels? Hamas & the Arab Uprisings, Middle East Report N°129, 14 August 2012 (also available in Arabic).

Israel and Hamas: Fire and Ceasefire in a New Middle East, Middle East Report N°133, 22 November 2012 (also available in Arabic).

Extreme Makeover? (I): Israel's Politics of Land and Faith in East Jerusalem, Middle East Report N°134, 20 December 2012 (also available in Arabic and Hebrew).

Extreme Makeover? (II): The Withering of Arab Jerusalem, Middle East Report N°135, 20 December 2012 (also available in Arabic and Hebrew).

Buying Time? Money, Guns and Politics in the West Bank, Middle East Report N°142, 29 May 2013 (also available in Arabic).

Leap of Faith: Israel's National Religious and the Israeli-Palestinian Conflict, Middle East Report N°147, 21 November 2013 (also available in Arabic and Hebrew).

The Next Round in Gaza, Middle East Report N°149, 25 March 2014 (also available in Arabic).

Gaza and Israel: New Obstacles, New Solutions, Middle East Briefing N°39, 14 July 2014.

Bringing Back the Palestinian Refugee Question, Middle East Report N°156, 9 October 2014 (also available in Arabic).

Toward a Lasting Ceasefire in Gaza, Middle East Briefing N°42, 23 October 2014 (also available in Arabic).

The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

Egypt/Syria/Lebanon

Lebanon's Palestinian Dilemma: The Struggle Over Nahr al-Bared, Middle East Report N°117, 1 March 2012 (also available in Arabic).

Now or Never: A Negotiated Transition for Syria, Middle East Briefing N°32, 5 March 2012 (also available in Arabic and Russian).

Syria's Phase of Radicalisation, Middle East Briefing N°33, 10 April 2012 (also available in Arabic).

Lost in Transition: The World According to Egypt's SCAF, Middle East/North Africa Report N°121, 24 April 2012 (also available in Arabic).

Syria's Mutating Conflict, Middle East Report N°128, 1 August 2012 (also available in Arabic).

Tentative Jihad: Syria's Fundamentalist Opposition, Middle East Report N°131, 12 October 2012 (also available in Arabic).

A Precarious Balancing Act: Lebanon and the Syrian conflict, Middle East Report N°132, 22 November 2012 (also available in Arabic).

Syria's Kurds: A Struggle Within a Struggle, Middle East Report N°136, 22 January 2013 (also available in Arabic and Kurdish).

Too Close For Comfort: Syrians in Lebanon, Middle East Report N°141, 13 May 2013 (also available in Arabic).

Syria's Metastasising Conflicts, Middle East Report N°143, 27 June 2013 (also available in Arabic).

Marching in Circles: Egypt's Dangerous Second Transition, Middle East/North Africa Briefing N°35, 7 August 2013 (also available in Arabic).

Anything But Politics: The State of Syria's Political Opposition, Middle East Report N°146, 17 October 2013 (also available in Arabic).

Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria, Middle East Report N°151, 8 May 2014 (also available in Arabic).

Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria, Middle East Report N°153, 27 May 2014 (also available in Arabic).

Rigged Cars and Barrel Bombs: Aleppo and the State of the Syrian War, Middle East Report N°155, 9 September 2014 (also available in Arabic).

North Africa

Tunisia: Combatting Impunity, Restoring Security, Middle East/North Africa Report N°123, 9 May 2012 (only available in French).

Tunisia: Confronting Social and Economic Challenges, Middle East/North Africa Report N°124, 6 June 2012 (only available in French).

Divided We Stand: Libya's Enduring Conflicts, Middle East/North Africa Report N°130, 14 September 2012 (also available in Arabic).

Tunisia: Violence and the Salafi Challenge, Middle East/North Africa Report N°137, 13 February 2013 (also available in French and Arabic).

Trial by Error: Justice in Post-Qadhafi Libya, Middle East/North Africa Report N°140, 17 April 2013 (also available in Arabic).

Tunisia's Borders: Jihadism and Contraband, Middle East/North Africa Report N°148, 28 November 2013 (also available in Arabic and French).

The Tunisian Exception: Success and Limits of Consensus, Middle East/North Africa Briefing N°37, 5 June 2014 (only available in French and Arabic).

Tunisia's Borders (II): Terrorism and Regional Polarisation, Middle East/North Africa Briefing N°41, 21 October 2014 (also available in French and Arabic).

Tunisia's Elections: Old Wounds, New Fears, Middle East and North Africa Briefing N°44 (only available in French).

Libya: Getting Geneva Right, Middle East and North Africa Report N°157, 26 February 2015. (also available in Arabic).

Iraq/Iran/Gulf

In Heavy Waters: Iran's Nuclear Program, the Risk of War and Lessons from Turkey, Middle East Report N°116, 23 February 2012 (also available in Arabic and Turkish).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (IX): Dallying with Reform in a Divided Jordan, Middle East Report N°118, 12 March 2012 (also available in Arabic).

Iraq and the Kurds: The High-Stakes Hydrocarbons Gambit, Middle East Report N°120, 19 April 2012 (also available in Arabic).

The P5+1, Iran and the Perils of Nuclear Brinkmanship, Middle East Briefing N°34, 15 June 2012 (also available in Arabic).

Yemen: Enduring Conflicts, Threatened Transition, Middle East Report N°125, 3 July 2012 (also available in Arabic).

Déjà Vu All Over Again: Iraq's Escalating Political Crisis, Middle East Report N°126, 30 July 2012 (also available in Arabic).

Iraq's Secular Opposition: The Rise and Decline of Al-Iraqiya, Middle East Report N°127, 31 July 2012 (also available in Arabic).

Spider Web: The Making and Unmaking of Iran Sanctions, Middle East Report N°138, 25 February 2013 (also available in Farsi).

Yemen's Military-Security Reform: Seeds of New Conflict?, Middle East Report N°139, 4 April 2013 (also available in Arabic).

Great Expectations: Iran's New President and the Nuclear Talks, Middle East Briefing N°36, 13 August 2013 (also available in Farsi).

Make or Break: Iraq's Sunnis and the State, Middle East Report N°144, 14 August 2013 (also available in Arabic).

Yemen's Southern Question: Avoiding a Breakdown, Middle East Report N°145, 25 September 2013 (also available in Arabic).

Iraq: Falluja's Faustian Bargain, Middle East Report N°150, 28 April 2014 (also available in Arabic).

Iran and the P5+1: Solving the Nuclear Rubik's Cube, Middle East Report N°152, 9 May 2014 (also available in Farsi).

The Huthis: From Saada to Sanaa, Middle East Report N°154, 10 June 2014 (also available in Arabic).

Iraq's Jihadi Jack-in-the-Box, Middle East Briefing N°38, 20 June 2014.

Iran and the P5+1: Getting to "Yes", Middle East Briefing N°40, 27 August 2014 (also available in Farsi).

Iran Nuclear Talks: The Fog Recedes, Middle East Briefing N°43, 10 December 2014 (also available in Farsi).

Yemen at War, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict, Middle East Report N°158, 12 May 2015 *(also available in Arabic).*

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

PRESIDENT & CEO

Jean-Marie Guéhenno
Former UN Under-Secretary-General for Peacekeeping Operations

CO-CHAIRS

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

Ghassan Salamé
Dean, Paris School of International Affairs, Sciences Po

VICE-CHAIR

Ayo Obe
Legal Practitioner, Columnist and TV Presenter, Nigeria

OTHER TRUSTEES

Morton Abramowitz
Former U.S. Assistant Secretary of State and Ambassador to Turkey

Fola Adeola
Founder and Chairman, Guaranty Trust Bank Plc; Founder and Chairman, FATE Foundation

Celso Amorim
Former Minister of External Relations of Brazil; former Defence Minister

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC

Nahum Barnea
Political Columnist, Israel

Samuel Berger
Chair, Albright Stonebridge Group LLC; Former U.S. National Security Adviser

Carl Bildt
Former Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and Vice-President of the Senate; Former European Commissioner for Humanitarian Aid

Lakhdar Brahimi
Member, The Elders; UN Diplomat; Former Foreign Minister of Algeria

Micheline Calmy-Rey
Former President of the Swiss Confederation and Foreign Affairs Minister

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattaui
Former Secretary-General of the International Chamber of Commerce

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander

Sheila Coronel
Toni Stabile Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University, U.S.

Mark Eyskens
Former Prime Minister of Belgium

Lykke Friis
Prorector For Education at the University of Copenhagen. Former Climate & Energy Minister and Minister of Gender Equality of Denmark

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Financial Corporation

Alma Guillermoprieto
Writer and Journalist, Mexico

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Wolfgang Ischinger
Chairman, Munich Security Conference; Former German Deputy Foreign Minister and Ambassador to the UK and U.S.

Asma Jahangir
Former President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan; Former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

Yoriko Kawaguchi
Former Minister for Foreign Affairs, Japan

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; Former Director General, Al Jazeera Network

Wim Kok
Former Prime Minister of the Netherlands

Ricardo Lagos
Former President of Chile

Joanne Leedom-Ackerman
Former International Secretary of PEN International; Novelist and journalist, U.S.

Sankie Mthembi-Mahanyele
Chairperson of Central Energy Fund, Ltd.; Former Deputy Secretary General of the African National Congress (ANC)

Lalit Mansingh
Former Foreign Secretary of India, Ambassador to the U.S. and High Commissioner to the UK

Thomas R Pickering
Former U.S. Undersecretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Karim Raslan
Founder & CEO of the KRA Group

Olympia Snowe
Former U.S. Senator and member of the House of Representatives

George Soros
Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Javier Solana
President, ESADE Center for Global Economy and Geopolitics; Distinguished Fellow, The Brookings Institution

Pär Stenbäck
Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland. Chairman of the European Cultural Parliament

Jonas Gahr Støre
Leader of Norwegian Labour Party; Former Foreign Minister

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Wang Jisi
Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; Former Dean of School of International Studies, Peking University

Wu Jianmin
Executive Vice Chairman, China Institute for Innovation and Development Strategy; Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; Former Ambassador of China to the UN (Geneva) and France

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE

BP
Investec Asset Management
Shearman & Sterling LLP
Statoil (U.K.) Ltd.
White & Case LLP

INDIVIDUAL

Anonymous (4)
Scott Bessent
David Brown & Erika Franke
Stephen & Jennifer Dattels
Herman De Bode
Andrew Groves
Frank Holmes
Reynold Levy
Ford Nicholson & Lisa Wolverton
Maureen White

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE

APCO Worldwide Inc.
Atlas Copco AB
BG Group plc
Chevron
Equinox Partners
HSBC Holdings plc
Lockwood Financial Ltd
MasterCard
MetLife
Shell
Yapı Merkezi Construction and Industry Inc.

INDIVIDUAL

Anonymous
Samuel R. Berger
Stanley Bergman & Edward Bergman
Elizabeth Bohart
Neil & Sandra DeFeo Family Foundation
Joseph Edelman
Neemat Frem
Seth & Jane Ginns
Ronald Glickman
Rita E. Hauser
Geoffrey Hsu
George Kellner
Faisel Khan
Cleopatra Kitti
David Levy
Leslie Lishon
Ana Luisa Ponti & Geoffrey R. Hoguet
Kerry Propper
Michael L. Riordan
Nina K. Solarz
Horst Sporer
VIVA Trust

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

Gareth Evans
President Emeritus

Kenneth Adelman
Adnan Abu-Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Óscar Arias
Ersin Arıoğlu
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Alan Blinken
Lakhdar Brahimi
Zbigniew Brzezinski
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Naresh Chandra
Eugene Chien
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Gernot Erler
Marika Fahlén
Stanley Fischer
Malcolm Fraser
Carla Hills
Swanee Hunt
James V. Kimsey
Aleksander Kwasniewski
Todung Mulya Lubis
Allan J. MacEachen
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Barbara McDougall
Matthew McHugh
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Shimon Peres
Victor Pinchuk
Surin Pitsuwan
Cyril Ramaphosa
Fidel V. Ramos